

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

---

تقرير

مجلس التنمية الصناعية

---

( الدورة التاسعة عشرة )

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون

الملحق رقم ١٦ (A/40/16)



الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

---

تقرير

مجلس التنمية الصناعية

---

( الدورة التاسعة عشرة )

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون

الملحق رقم ١٦ (A/40/16)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٥

### ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق  
الأمم المتحدة

[ الاصل : بالانكليزية ]  
[ ٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ ]

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	.....	مقدمة
		<u>الفصل</u>
		الأول
٢	١ - ١٤	- مسائل تستدعي اتخاذ اجراء بشأنها من قبل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو تتطلب اهتمامهما الخاص .....
٦	١٥ - ٣٤	- تنظيم الدورة .....
١٣	٣٥ - ٧٢	- المناقشة العامة ، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ .....
٢٦	٧٣ - ٧٧	- تقرير اللجنة الدائمة .....
٢٦		الاستنتاج ١/١٩٨٥ .....
٢٧	٧٨ - ٨٠	- متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة .....
٢٧		الاستنتاج ٢/١٩٨٥ .....
٢٩	٨١ - ٨٣	- عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .....
٢٩		الاستنتاج ٣/١٩٨٥ .....
٣٠	٨٤ - ٨٦	- اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي واعادة توزيعه .....
٣٠		الاستنتاج ٤/١٩٨٥ .....
٣١	٨٧ - ٨٩	- نظام المشاورات .....
٣١		الاستنتاج ٥/١٩٨٥ .....
٣٣	٩٠ - ٩٢	- تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .....
٣٣		الاستنتاج ٦/١٩٨٥ .....
٣٤	٩٣ - ١٢٠	- الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ .....
٤١		الاستنتاج ٧/١٩٨٥ .....
٤٣	١٢١ - ١٢٣	- البرنامج العادي للتعاون التقني .....
٤٣		الاستنتاج ٨/١٩٨٥ .....
٤٤	١٢٤ - ١٢٦	- الثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .....
٤٤		الاستنتاج ٩/١٩٨٥ .....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٤٥	١٢٩ - ١٢٧ ..... الثالث عشر - التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا	
٤٥	..... الاستنتاج ١٠/١٩٨٥	
٤٧	١٣٢ - ١٣٠ ..... الرابع عشر - التقدم المحرز في ميدان التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية	
٤٧	..... الاستنتاج ١١/١٩٨٥	
٤٨	١٣٧ - ١٣٣ ..... الخامس عشر - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي	
٤٨	..... الاستنتاج ١٢/١٩٨٥	
٥٠	١٤٢ - ١٣٨ ..... السادس عشر - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني	
٥٠	..... الاستنتاج ١٣/١٩٨٥	
٥٢	١٤٧ - ١٤٣ ..... السابع عشر - تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتمية الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية	
٥٢	..... الاستنتاج ١٤/١٩٨٥	
٥٤	١٥٠ - ١٤٨ ..... الثامن عشر - ادماج المرأة في عملية التنمية	
٥٤	..... الاستنتاج ١٥/١٩٨٥	
٥٦	١٥٣ - ١٥١ ..... التاسع عشر - المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية	
٥٧ و ٥٦	..... الاستنتاجان ١٦/١٩٨٥ و ١٧/١٩٨٥	
٥٨	١٥٥ - ١٥٤ ..... العشرون - جدول الأعمال المؤقت لكل من الدورة العشرين لمجلس التنمية الصناعية والدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة ، وموعد ومكان انعقادها	
٥٨	..... الاستنتاج ١٨/١٩٨٥	
٥٩	١٥٧ - ١٥٦ ..... الحادي والعشرون - ادراج بروني دار السلام في القائمة ألف الواردة في المرفق بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د-٢١)	
٦٠	..... المرفق - وثائق معروفة على مجلس التنمية الصناعية في دورته التاسعة عشرة	

### مقدمة

يقدم طيه الى الجمعية العامة تقرير مجلس التنمية الصناعية ، التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، عن اعمال دورته التاسعة عشرة ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ .

عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس في مقر اليونيدو ، بمركز فيينا الدولي ، في الفترة من ١٣ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ . واعتمد المجلس التقرير في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو (أنظر الفقرتين ٣٠ - ٣١ أدناه) .

## الفعل الأول

### مسائل تستدعي اتخاذ اجراء بشأنها من قبل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو تتطلب اهتمامهما الخاص

١ - اعتمد مجلس التنمية الصناعية في الاستنتاج ١/١٩٨٥ بشأن تقرير اللجنة الدائمة (أنظر الفقرة ٧٧) ، تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين (ID/B/327) . واعتمد المجلس بذلك أيضا استنتاج اللجنة بشأن تقييم أنشطة التعاون التقني التي تفضلع بها اليونيدو في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد أحاطت اللجنة علما في هذا الاستنتاج بالتوصيات الموجهة الى المجلس في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦١/١٩٨٤ بشأن التقرير الشامل الذي يتناول تقييم أنشطة التعاون التقني التي تفضلع بها اليونيدو في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وطلبت الى الأمانة أن تواصل تقديم التقارير عن التطورات المقبلة لمساعدة المجلس على المضي في استعراض عملية تنفيذ التوصيات في المستقبل . كما لاحظت اللجنة تأثير الظروف المتغيرة على النظام الثلاثي وفقا لتقرير أمانة اليونيدو ووافقت على ضرورة تناول هذه المسائل في المحافل المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الكامل مع اليونيدو . حسب الاقتضاء .

٢ - وفي الاستنتاج ٢/١٩٨٥ بشأن متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة (أنظر الفقرة ٨٠) أعرب المجلس عن قلقه ازاء عدم كفاية معدل النمو في حصة البلدان النامية في القيمة المضافة الصناعية في العالم . ثم أشار الى القرار ٢٣٢/٣٩ بالصيغة التي اتخذته فيها الجمعية العامة . فأكد على ضرورة تأمين موارد وافية لليونيدو كي تنفذ ولاياتها بالكامل ، وخاصة تلك التي تدعم الأنشطة المضطلع بها في مجالات الأولوية . كما أكد على استصواب زيادة

التبرعات لأنشطة اليونيدو من جديد . وذكر أن مؤتمر اليونيدو العام الرابع دعا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية الى ايلاء الاهتمام الواجب لضرورة توفير الموارد المالية الاضافية اللازمة لتمنيع البلدان النامية ، ثم أشار بأن تولي المنظمات الدولية القائمة الاعتبار الواجب لرصد نصيب واف من مواردها للتنمية الصناعية وذلك بالشروط الملائمة ومع مراعاة المقترحات التي تقدمت بها اليونيدو . ودعا المجلس الجمعية العامة الى مواصلة النظر في مشروع القرار المتعلق بتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية على أساس مشروع القرار الذي أحاله مؤتمر اليونيدو العام الرابع الى الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة والثلاثين . كما أشار المجلس الى القرار ١٢ الصادر عن مؤتمر اليونيدو العام الرابع والمتعلق بتقديم المساعدة النووية الى لبنان من أجل إعادة بناء قطاعه الصناعي ، وكرر طلب تنفيذه على نحو واف .

٣ - وفي الاستنتاج ٣/١٩٨٥ بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا (أنظر الفقرة ٨٢) حث المجلس جميع الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو ، على زيادة دعمها المالي والتكنولوجي وغيره من أشكال الدعم الملائمة في سبيل تحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

٤ - وفي الاستنتاج ٤/١٩٨٥ بشأن إعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي وإعادة توزيعه (أنظر الفقرة ٨٦) ، كرّر المجلس تأكيده لقراراته السابقة حول الموضوع ورحّب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٣٥/٣٩ .

٥ - وفي الاستنتاج ٥/١٩٨٥ بشأن نظام المشاورات (أنظر الفقرة ٨٩) ، عاود المجلس تأكيد الأجزاء المتصلة بهذا الموضوع في الاشتنتاجات السابقة ، ورحب بقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٩ المتعلق بعقد المزيد من المشاورات الاقليمية في نطاق البرنامج المتفق عليه ، وقرّر وجوب أن تعقد في غضون فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ مشاورات تتعلق بستة قطاعات . وطلب المجلس الى المدير التنفيذي أن يباشر ، ضمن حدود الموارد المتاحة ، الأعمال الأولية اللازمة استعدادا لامكان عقد مشاورات في تسعة قطاعات أخرى من الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٦ - وفي الاستنتاج ٦/١٩٨٥ بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية (أنظر الفقرة ٩٢) ، عاود المجلس تأكيده للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر اليونيدو العام الرابع والاستنتاجات السابقة للمجلس بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها .

٧ - وفي الاستنتاج ٧/١٩٨٥ بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (أنظر الفقرة ١١٩) ، أشار المجلس الى القرار ٢٣٢/٣٩ بالصيغة التي اتخذته فيها الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، والذي قضت الجمعية العامة بموجبه برصد موارد كافية في ميزانية اليونيدو كيما تنقذ جميع ولاياتها تنفيذها كاملا ، وخاصة تلك التي تدعم الأنشطة المفضلع بها في مجالات الأولوية ، وأذنت للأمين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية ، ووافق المجلس على أن هناك حاجة الى



اعادة تعديل الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وقرّر أيضا أنه ينبغي في اعادة التعديل هذه أن تظهر ، فيما تظهره ، الأولويات المتفق عليها فسي مؤتمر اليونيدو العام الرابع والأولويات التي سبق اقرارها . وأُكد المجلس مرة أخرى مجالات الأولوية المقررة لأنشطة اليونيدو . وقام المجلس ، في معرض تأكيدده على ضرورة تعزيز وتحسين برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، عملا بالمقررات السابقة للمجلس وبالققرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر اليونيدو العام الرابع والجمعية العامة ، بدعوة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى تمويل أكبر عدد ممكن من مناصب كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ وإلى الاضطلاع ، لهذا الغرض ، باستكشاف جميع السبل الممكنة لاجاد موارد اضافية . وحث جميع الدول الأعضاء ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على بذل تبرعات سخية لبرنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية . كما أُكد المجلس على وجوب المحافظة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ على عدد الوظائف الحالية لهذا البرنامج ، والبالغة ٣٠ ، وأوصى الجمعية العامة بالنظر في هذه المسألة في ضوء الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن الموضوع أثناء دورة المجلس الحالية ، بهدف اتخاذ تدابير ملائمة بهذا الصدد .

٨ - وفي الاستنتاج ٨/١٩٨٥ بشأن البرنامج العادي للتعاون التقني (أنظر الفقرة ١٢٣) . شدد المجلس ثانية على أهمية برنامج اليونيدو العادي للتعاون التقني ، ملاحظا مع القلق أن القيمة الفعلية للموارد اللازمة للبرنامج مستمرة في التدهور منذ عام ١٩٨٠ ، وأوصى بالحفاظ على القيمة الحقيقية للبرنامج .

٩ - وفي الاستنتاج ٩/١٩٨٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (أنظر الفقرة ١٢٦) ، أشار المجلس الى المقرر الذي اتخذته مؤتمر اليونيدو العام الرابع بالوفاء بالتعهد بتعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، ودعا جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، الى المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو زيادة مساهماتها فيه كيما يبلغ في أقرب وقت ممكن مستوى التمويل المنشود المتفق عليه وهو ٥٠ مليون دولار سنويا .

١٠ - وفي الاستنتاج ١٠/١٩٨٥ بشأن التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا (أنظر الفقرة ١٢٩) ، حث المجلس ، مشيرا الى قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٩ ، على التنفيذ التام للقرار ٦ المتعلق بأقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد الذي اعتمدته مؤتمر اليونيدو العام الرابع .

١١ - وفي الاستنتاج ١١/١٩٨٥ بشأن التقدم المحرز في ميدان التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية (أنظر الفقرة ١٣٢) ، أقر المجلس وجوب توفير مسوارد كافية لليونيدو كيما تغطي برامجها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، تمشيا مع استنتاجاته السابقة ومع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة .

١٢ - وفي الاستنتاج ١٢/١٩٨٥ المتعلق بتقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي

(أنظر الفقرات من ١٣٥ الى ١٣٧) ، أكد المجلس من جديد على الحاجة الى أن تقدم الى الشعب الناميبي مساعدة تقنية فعالة تشمل مرحلة ما قبل الاستقلال والمرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد الاستقلال .

١٣ - وفي الاستنتاج ١٤/١٩٨٥ بشأن تقديم المساعدة التقنية لحركات التحرر الوطني المنتمية الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية (أنظر الفقرات من ١٤٥ الى ١٤٧) ، حث مجلس التنمية الصناعية مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تأمين توفير أموال كافية لتنفيذ مشاريع اليونيدو ، واضعا في اعتباره المستوى المنخفض لموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي أثناء الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ، مما أدى الى استبعاد بعض المشاريع التي وضعتها اليونيدو لتقديم المساعدة الى حركات التحرر الوطني المنتمية الى الجنوب الافريقي من قائمة المشاريع ذات الأولوية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال تلك الفترة . وناشد المجلس جميع الدول الأعضاء وكذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، تقديم المساعدة السخية ، عن طريق حركات التحرر الوطني المنتمية الى الجنوب الافريقي ، لكي توضع ، في القطاع الصناعي ، مشاريع التعاون التقني الرامية الى تمكين الأغلبية السوداء المضطهدة والمكافحة في جنوب افريقيا من تحقيق درجة أكبر من الاعتماد على الذات ، ولكي يواصل تطوير هذه المشاريع .

١٤ - وفي الاستنتاج ١٥/١٩٨٥ بشأن ادماج المرأة في التنمية الصناعية (أنظر الفقرة ١٥٠) ، لاحظ المجلس مع الارتياح ادراج عنصر البرنامج ٥ - ٦ ، المتعلق بادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية ، في ميزانية اليونيدو البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وأعرب عن أمله في أن تحتاج لهذا النشاط موارد كافية من الموظفين ومن غير الموظفين .

## الفصل الثاني

### تنظيم الدورة

- ١٥ - عقد المجلس دورته التاسعة عشرة في الفترة من ١٣ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ في مقر اليونيدو ، بمركز فيينا الدولي .
- ١٦ - وافتتح الدورة السيد أ.ر. تايلهاردات (فنزويلا) ، رئيس الدورة الثامنة عشرة للمجلس ، الذي قام بمهام رئيس الدورة التاسعة عشرة الى حين انتخاب الرئيس الجديد . (للاطلاع على بيان الرئيس الذي انتهت ولايته ، أنظر ID/B/BR.364) ، الفقرات من ١ الى ٦) .

## ألف - العضوية والحضور

١٧ - حضر الدورة التاسعة عشرة ممثلون عن الدول الـ ٤٤ التالية الأعضاء في المجلس:

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	سيراليون
الأرجنتين	شيلي
اسبانيا	الصين
استراليا	العراق
اكوادور	غانا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	فرنسا
الامارات العربية المتحدة	الفلبين
اندونيسيا	فنزويلا
أوغندا	فنلندا
ايطاليا	ليموتو
باكستان	المكسيك
البرازيل	ملوي
بلجيكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
بلغاريا	وايلندا الشمالية
بيرو	النرويج
تركيا	النمسا
تشيكوسلوفاكيا	الهند
الجمهورية العربية الليبية	هنگاريا
رواندا	هولندا
رومانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
ساحل العاج	اليابان
السودان	اليمن الديمقراطية
سويسرا	

١٨ - وأوفدت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ، أو في وكالاتها المتخصصة ، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مراقبين لحضور الدورة :

اسرائيل	بوركينافاسو
أوروغواي	بولندا
ايران (جمهورية - الإسلامية)	تايلند
ايرلندا	ترينيداد وتوباغو
البرتغال	تونس
بنغلاديش	الجزائر
بنما	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
بنين	السوفياتية

قطر	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
الكريسي الرسولي	السوفياتية
كندا	جمهورية تنزانيا المتحدة
كوبا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
كولومبيا	جمهورية الكاميرون المتحدة
الكونغو	جمهورية كوريا
الكويت	جمهورية كوريا الديمقراطية
لبنان	الشعبية
لكسمبرغ	الدانمرك
ماليزيا	الرأس الأخضر
مصر	زائير
المغرب	زامبيا
المملكة العربية السعودية	سري لانكا
منغوليا	السفال
نيجيريا	السويد
نيكاراغوا	عمان
نيوزيلندا	غابون
يوغوسلافيا	غواتيمالا
اليونان	غينيا

كذلك ، اشترك في الدورة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفة مراقب .

١٩ - وحضر الدورة أيضا مراقبون من المنظمات وحركات التحرر الوطنية التالية :

المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا  
منظمة التحرير الفلسطينية  
مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا  
المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

٢٠ - ومثلت الأمانة العامة للأمم المتحدة على النحو التالي :

مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لادارة الشؤون الدولية  
الاقتصادية والاجتماعية  
اللجنة الاقتصادية لاوربا  
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

- ٢١ - وحضر الاجتماع ممثل عن الهيئة التالية التابعة للأمم المتحدة :  
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
- ٢٢ - كما حضر الدورة ممثلون عن الوكالات المتخصصة التالية :  
منظمة العمل الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
البنك الدولي  
وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة أيضا في الدورة .
- ٢٣ - وحضر الدورة ممثلون عن المنظمات الدولية الحكومية التالية :  
مصرف التنمية الافريقي  
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا  
أمانة الكومنولث  
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي  
المصرف الأوروبي للاستثمار  
اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالهجرة  
جامعة الدول العربية  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
مركز البحث والتدريب في الميدان الاحصائي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان  
الاسلامية
- ٢٤ - وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات الدولية غير الحكومية التالية :  
منظمة تضافن الشعوب الافريقية الآسيوية  
الاتحاد الأوروبي للرابطات الهندسية الوطنية  
الرابطة الدولية لعلم وتكنولوجيا الحبوب  
الرابطة الدولية للحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية  
الاتحاد الدولي للنقابات الحرة  
المجلس الدولي لجمعيات التصميم الصناعي  
المجلس الدولي للمرأة  
المجلس الدولي للمحفوظات  
الاتحاد الدولي للتحكم الآلي  
الاتحاد الدولي للقياس  
المنظمة الدولية لأرباب العمل  
المعهد الدولي لمعارف الادخار  
الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين  
جمعية التنمية الدولية

جمعية الصناعة الكيميائية  
اتحاد الرابطة التقنية الدولية  
الاتحاد العالمي لنقابات العمال

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٢٥ - انتخب المجلس بالتزكية ، في جلسته ٣٦٤ و ٣٦٥ ، المعقودتين في ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، ووفقا للمادة ١٨ من نظامه الداخلي ، أعضاء المكتب التاليين :

الرئيس : السيد إ. إيفان (هنغاريا)

نواب الرئيس : السيد م. أ. مانوان (ساحل العاج)

السيد د. سبازون (الغلبين)

السيد أ. تابو (فرنسا)

المقرر : السيد ك. أباد أورتييز (اكوادور)

٢٦ - ووجه رئيس الدورة التاسعة عشرة ، بعد انتخابه ، كلمة الى المجلس (انظر ID/B/SR.364 ، الفقرتين ٩ و ١٠) .

جيم - وثائق التفويض

٢٧ - قام مكتب الدورة التاسعة عشرة ، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية ، بفحص وثائق تفويض من حضر الدورة من ممثلي أعضاء المجلس ، وتبين للمكتب أن وثائق التفويض مستوفية للشروط ، وقدم بذلك تقريراً الى المجلس ، الذي وافق على تقرير المكتب في جلسته ٣٨١ ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ .

دال - جدول الأعمال

٢٨ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٦٤ المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في جدول أعماله المؤقت ( ID/B/328 ) وأقر المجلس جدول الأعمال التالي ( ID/B/328/Rev.1 ) :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - اقرار جدول الأعمال .

٤ - المناقشة العامة ، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن

عام ١٩٨٤ .

- ٥ - تقرير اللجنة الدائمة .
- ٦ - متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة .
- ٧ - عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .
- ٨ - إعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي وإعادة توزيعه .
- ٩ - نظام المشاورات .
- ١٠ - تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .
- ١١ - الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
- ١٢ - البرنامج العادي للتعاون التقني .
- ١٣ - صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- ١٤ - التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا .
- ١٥ - التقدم المحرز في ميدان التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .
- ١٦ - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي .
- ١٧ - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني .
- ١٨ - تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتهية الى الجنوب الافريقي ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية .
- ١٩ - ادماج المرأة في عملية التنمية .
- ٢٠ - المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .
- ٢١ - جدول الأعمال المؤقت لكل من الدورة العشرين لمجلس التنمية الصناعية والدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة ، وموعد ومكان انعقادها .
- ٢٢ - اعتماد تقرير الدورة التاسعة عشرة .
- ٢٣ - اختتام الدورة التاسعة عشرة .

#### هـ - تنظيم الأعمال

- ٢٩ - في الجلسة ٣٦٤ ، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، لفت أمين المجلس انتباه الأعضاء الى قرارات الجمعية العامة ٧١/٣٢ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٢/٣٨ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، و ٦٨/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، المتعلقة بخطة المؤتمرات ، وكذلك الى قراري الجمعية



العام ٥٦/٢٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ و ١٤/٢٧ ، الفرع جيم ، المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، المتعلقين بمراقبة الوثائق والحد منها . ثم قدم ، عملا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٧١/٣٢ ، مرضا موجزا لموارد المؤتمرات المتاحة للمجلس في دورته التاسعة عشرة .

#### واو - بيان المدير التنفيذي

٣٠ - أدلى المدير التنفيذي ، في الجلسة ٣٦٤ ، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، ببيان أمام المجلس (أنظر ID/B/SR.364 ، الفقرات ١٢ - ١٩) .

#### زاي - اعتماد التقرير واختتام الدورة

٣١ - اعتمد المجلس في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، التقرير الخاص بأعمال دورته التاسعة عشرة فعلا بفصل . وبعد اعتماد الفصل الثالث - المناقشة العامة ، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ - أدلى ممثل هولندا ببيان نيابة عن المجموعة باء (أنظر المحضر الموجز ID/B/SR.382 ، الفقرة ٤٦) .

٣٢ - وفي نفس الجلسة ، اعتمد المجلس التقرير الخاص بأعمال دورته التاسعة عشرة بصيغته المضمنة ، على أساس أن يوكل الى المقرر وضع صيغته النهائية ، بما في ذلك الفروع التي تعذر عرضها على المجلس لينظر فيها .

٣٣ - وقبل اختتام الدورة ، أدلى ببيانات ممثلو هولندا وإيطاليا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (نيابة عن المجموعة دال) وسويسرا وفرنسا والأرجنتين (نيابة عن مجموعة ال ٧٧) وأستراليا والصين والنمسا والسودان واليابان وفنزويلا والامارات العربية المتحدة ، والمراقب عن نيجيريا ، والمدير التنفيذي (أنظر المحضر الموجز ID/B/SR.382 ، الفقرات ٥٢ - ٦٩) .

٣٤ - واختتم المجلس دورته التاسعة عشرة في الساعة ٠٤/٠٠ من صباح ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

### الفصل الثالث

#### المناقشة العامة ، بما في ذلك التقرير السني للمدير التنفيذي من عام ١٩٨٤

٣٥ - بدأ المجلس المناقشة العامة ، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ ، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال .

٣٦ - وكان معروضا على المجلس ، للنظر في هذا البند ، التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ (ID/B/340) ، ولمحات عامة عن أنشطة التعاون التقني التي تفضل بها اليونيدو (ID/B/340/Add.1) ومذكرة تفسيرية (ID/B/340/Add.2) .

٣٧ - ونظر المجلس في هذا البند في جلساته من ٣٦٤ الى ٣٦٧ و ٣٧٠ المعقودة في ١٣ و ١٤ و ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ . وبينما يرد في المحاضر الموجزة (ID/B/SR.364 الى SR.367 و SR.370) سرد تفصيلي للبيانات التي أقيمت أثناء المناقشة ، تقتصر الفقرات التالية على موجز لمختلف الآراء التي أعرب عنها في إطار المواضيع العامة التي تناولتها المناقشة .

٣٨ - اعتبرت الدورة التاسعة عشرة للمجلس بمثابة فاتحة لتحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة ، ومن المتوقع أن توفر مقرراتها أساسا تسيير عليه الأجهزة الرئيسية للمنظمة الجديدة في مواصلة عملها .

٣٩ - ولوحظ انه ، بعد الكساد الذي شهدته السنوات الأخيرة ، بدأت امارات انتعاش اقتصادي في بعض البلدان في عام ١٩٨٤ ، مما بعث على الأمل في حدوث انتعاش اقتصادي عالمي معتدل وهيا مناخا ايجابيا لانشاء الوكالة المتخصصة الجديدة . ولكن لوحظ أيضا أن الصعوبات الخطيرة ، مثل البطالة والاختلالات المالية ، مازالت تواجه معظم البلدان ، بما فيها بعض البلدان المانحة . وما فتئ الوضع الاقتصادي العالمي يعتبر متسما بجمود اقتصادي واسع الانتشار وأزمات مازالت البلدان النامية تتحمل وطأتها .

٤٠ - واتفق على أن عام ١٩٨٤ كان ، بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، عاما عسيراً . وذكر أن هذا العام اتسم بالتضخم ، وتخفيض المساعدة المالية ، وانكماش الاستثمار ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وتفاقم البطالة ، وبنزعة حمائية ضد صادرات البلدان النامية بنوع خاص ، كما اتسم بانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام ، ونقص في النقد الأجنبي ، وبعث الديون الخارجية . وأشار الى أن الأزمة الراهنة أصابت بالشلل الجهود الرامية الى ايجاد تعاون دولي من أجل التنمية ، وقوضت الثقة بين الدول ، وأدت بالتالي الى ابطاء عملية التصنيع في البلدان النامية . وذكر أن اجراءات التكيف التي اضطرت اليها البلدان النامية الى اتخاذها لمواجهة الصعوبات التي تعين عليها أن تواجهها ، كانت مكلفة ومؤلمة اقتصاديا واجتماعيا على السواء . ومن بين العقبات العديدة التي تعترض تعجيل تصنيع البلدان النامية ، رؤي أن عبء الديون الخارجية

يمثل واحدة من أشد العقبات ، مع تفاقم الاتجاه نحو التحويل العكسي لرأس المال أثناء عام ١٩٨٤ .

٤١ - وقد تضاعف أثر الأزمة الاقتصادية في افريقيا من جراء مشاكل الجفاف والتصحر والمرض والمجاعة الواسعة الانتشار . ولوحظ أن الظروف المناخية المفجعة قد أدت الى وضع لم يسبق له مثيل يتطلب ردا سريعا من جانب المجتمع الدولي . وفي حين نتجت عن رد الفعل العام للجوع في افريقيا موارد كبيرة من أجل المعونة الغذائية ، ذكر أن حل المشكلة الافريقية يكمن في استئصال أسبابها .

٤٢ - واعتبر أن حدوث تحسن أساسي في الاقتصاد الدولي وتوفر الارادة لاحداث التغييرات المترتبة عليه في مجالات النقد والتمويل والتجارة ، هما شرطان أساسيان لاجساد حل للوضع الحالي . وطلب من البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير عاجلة لاعادة تنشيط التنمية في البلدان النامية ، مثل توسيع نطاق نقل الموارد الميسرة الشروط ، وازالة الحواجز الحمائية ، ويجاد حل بعيد المدى لمشكلة الديون . ومن ناحية أخرى ، اعتبر ان من الجوهرى أن تعبء البلدان النامية مواردها الخاصة وأن تدخل في الوقت نفسه تغييرات اجتماعية - اقتصادية ، بما في ذلك الاصلاح الزراعي الديمقراطي . ولوحظ أيضا أنه بينما يتعين على البلدان النامية مواصلة عملية التكيف الاقتصادي لضمان الانتعاش الاقتصادي العالمي المطرد ، يتعين على البلدان الصناعية توفير الفرص للبلدان النامية حتى تجني ثمار الجهود التي تبذلها في عملية التكيف . وأشار الى أن التغلب على الأزمة يتطلب تنسيقا أكبر للسياسات الوطنية واعادة تنشيط المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف بناء على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول والاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٤٣ - واعترف بالتصنيع بوصفه الأداة الرئيسية لمواجهة الأزمة ومساعدة البلدان النامية كي تحقق الاكتفاء الذاتي ، شريطة أن تكون نقطة الانطلاق صياغة الاستراتيجيات المناسبة . وشدد على أن استراتيجية التصنيع ، لكي تنجح ، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية للتنمية ، مع تدخل الدولة بصورة متزايدة . وتم التأكيد أيضا على دور المبادرة الخاصة في ذلك السياق . ولوحظ أن التنمية في البلدان النامية ينبغي أن يقوم ، علاوة على ذلك ، على التكامل الاقليمي عوضا عن أن يكون عملية انمائية داخلية ، وينبغي أن تضع البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية نصب أعينها الروابط بين التصنيع والتجارة الخارجية . وفي هذا السياق ، أشار الى قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٩ بشأن اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها ، والذي شدد على ترابط جميع الدول بوصفه أساسا يقوم عليه التعاون الاقتصادي الدولي . كما أن منشور اليونيدو " الصناعة والتنمية - التقرير العالمي لعام ١٩٨٥ " <sup>(١)</sup> يوفر اطارا واقعيا للتنمية الصناعية العالمية اذ يبين الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية على السواء إذا ما تم تحقيق تقدم نحو هدف ليمّا . واقترح أن يطلب المجلس الى الأمانة أن تزيد في توضيح المقترحات الواردة في ذلك التقرير ، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب .

٤٤ - وأعلن أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يساعد البلدان النامية على التقليل من تبعيتها للعالم الصناعي وعلى استغلال مواردها بطريقة أكثر فعالية ، مما يعود بالفائدة حتى على البلدان الصناعية . ولوحظ أيضا أن تعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب في مجالات مثل التجارة ، والعلم والتكنولوجيا ، والانتاج والتدريب ، سيعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية وسيؤدي الى اقامة علاقات دولية جديدة عادلة . وقيل ان من دواعي السرور أن يكون مؤتمر اليونيدو العام الرابع قد أعطى أولوية عالية مفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٤٥ - وذكر أن السلم شرط أساسي للتنمية الصناعية في البلدان النامية ؛ إلا أن التوترات في العلاقات الدولية وتعاقد سباق التسلح على نحو لم يسبق له مثيل ذكرت بوصفها تعرض السلم والأمن في العالم للخطر . وبالتالي قيل انه ينبغي لليونيدو أن تعمل ، في نطاق الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة والسنة الدولية للسلم في عام ١٩٨٦ ، على إيلاء اهتمام أنشط للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية الصناعية . وفي ذلك الصدد ، استرعى الانتباه الى الاحتفال مؤخرا بالذكرى مرور أربعين عاما على الانتصار على النازية والفاشية ، وهو حدث قيل انه برهن على أن بإمكان الدول ذات الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المختلفة أن تتعاون بنجاح في المسائل التي تمس البشرية قاطبة .

٤٦ - واعتبر أن التمويل هو المشكلة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في تنميتها الصناعية وعقبة رئيسية أمام بلوغ هدف ليمّا . وقيل ان الأموال المطلوبة لتصنيع العالم النامي لا يمكن أن تتأتى فقط من ادخال تعديلات على السياسات الداخلية للبلدان النامية ذاتها ومن تمويل هذه البلدان نفسها داخليا ، بل يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لهذا الغرض . واعتبر من الضروري ، في هذا الصدد ، الاستعانة بمزيج مناسب من التدابير يشمل المساعدة الانمائية والقروض الرسمية والقروض المصرفية غير الميسرة والاستثمار المباشر . وأشار الى أن بالامكان توفير موارد مالية اضافية لعملية التصنيع بوضع حد لسباق التسلح ، ولاسيما عن طريق الحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي . ولوحظ أيضا أن المقترحات الملموسة التي قدمت في الجمعية العامة من أجل بحث العوامل التي تربط بين نزع السلاح والتنمية لم تتابع ، وأنه يتعين معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح في المحافل المختصة في منظومة الأمم المتحدة .

٤٧ - ولوحظ مع الأسف أن الجمعية العامة لم تتوصل الى أي اتفاق بشأن مشروع قرار مؤتمر اليونيدو العام الرابع المتعلق بتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية . وحثت البلدان المتقدمة على ضم جهودها الى الجهود التي تبذل من أجل عقد مؤتمر دولي عن النقد والتمويل من أجل التنمية ، والبدء في مشاورات عالمية بشأن

التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية على النحو الذي دعت اليه الجمعية العامة . وأبدي اهتمام مجددا بالاقتراح المتعلق بإنشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية ، وذلك نظرا للافتقار الى الاهتمام بآليات بديلة للتمويل الدولي للتنمية الصناعية . ومن جهة أخرى أعرب عن رأي مفاده أنه سبق التخلي عن فكرة إنشاء هذا المصرف . كما أبدى رأي آخر مؤداه أن بإمكان الأطراف المعنية أن تعالج هذه المسألة بصورة تجريبية على المستوى الاقليمي دون اشتراك اليونيدو في المراحل الأولى .

٤٨ - ومن بين شواغل البلدان النامية التي تكرر الاعراب عنها ، ضرورة دعم الجهود التي تبذلها من أجل التمهين ببرامج تعاون تقني مناسبة تمول من مصادر تمويل مختلفة . ووجه نداء لزيادة الموارد المالية للمنظمة الجديدة بما يتناسب مع برامجها وأنشطتها بدلا من الحد من تلك البرامج لكي تتلاءم مع الموارد المتاحة . وأشار في هذا الصدد الى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٣٩ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية والى الفقرات من ٢٦ الى ٣١ من ديباجة تقرير مؤتمر اليونيدو العام الرابع . (٢) وقيل ان الدورة الأولى لمؤتمر اليونيدو العام بوصفها وكالة متخصصة ينبغي أن تبحث مسألة التمويل وبمفة خاصة الترتيبات الجديدة التي قد تدعو الحاجة الى اتخاذها . وأشار الى أنه تلزم سياسة متسقة للاستفادة على النحو الأمثل من الموارد والامكانيات الموجودة ، وحث الأمانة على استخدام تلك الموارد على أنجع نحو ممكن ، مع تفادي الازدواج في العمل وتداخل الأنشطة . وقيل ان من الجوهرى ، لكي تحصل المنظمات الدولية على حصة أكبر في المعونة الانمائية التي تقدمها الدول المانحة ، أن يتسم عملها بالكفاية ولا تستخدم نسبة أكبر مما ينبغي من الأموال المخصصة للمساعدة في تغطية نفقاتها الادارية . ولذلك قوبل بالترحيب بحرص المدير التنفيذي على خفض التكاليف الادارية .

٤٩ - واعتبر اقتراح المدير التنفيذي بأن تتحمل البلدان النامية حصة أكبر في تمويل الأمانة الجديدة اقتراحا غير واقعي النسب حذ ما من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وأبدي أيضا رأي مفاده أن الاقتراح قد يستحق المزيد من البحث .

٥٠ - ولوحظ أن من بين الانجازات المرضية التي حققها مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، الذي عقد في فيينا في ١٩٨٤ ، انه أثمر ١١ قرارا فنيا اتخذت بتوافق الآراء ، تعطي المنظمة توجيهات حاسمة بشأن ما يتعين عليها اتخاذه من اجراءات ، وتؤكد الاستراتيجيات التي يمكن أن تسترشد بها اليونيدو بعد أن تكتسب مزيدا من الاستقلال . وعلى الرغم من أن المؤتمر كان حدثا هاما في تاريخ المنظمة ، فانه أخفق في الاستجابة تماما لتطلعات العالم النامي ولم يحقق ، مع الأسف ، الزيادة المطلوبة في الموارد المالية . ومع أن المؤتمر كان وسيلة لاعادة تأكيد ولايات اليونيدو السابقة ، فقد أعرب عن الأسف لانعدام الاتفاق على بعض القضايا الحيوية . وذكر أن فشل المؤتمر في التوصل الى توافق في الآراء حول مشروع القرار المتعلق باعادة تشكيل هيكل الصناعة

العالمية واعادة توزيعها يعود جزئيا الى الدور الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية . ومما يدعو الى الارتياح أن تكون الجمعية العامة قد اعتمدت فيما بعد القرار ٢٣٥/٣٩ المتعلق بهذا الموضوع ، غير أنه لوحظ مع الأسف أن الجمعية أحالت مشروع القرار المتعلق بتعبئة الموارد المالية الى دورتها الأربعين . وقيل ان اليونيدو ستواجه ، حتى اتخاذ هذا القرار ، صعوبات حادة في أداء المهام المحددة في القرارات التي اتخذها المؤتمر .

٥١ - وبعد أن أعلن أثناء الدورة الحالية أن أربع \* دول أعضاء أنجزت عملية التصديق على دستور اليونيدو ، أعرب عن ارتياح شامل لكون اليونيدو بدت أخيرا على وشك التحول الى وكالة متخصصة . بيد أن تحويل اليونيدو لا يشكل غايصة في حد ذاته ، ولا يمكنه تلقائيا حل جميع المشاكل التي واجهت اليونيدو على مر السنين . ثم ان التحول ينبغي ألا يكون مجرد اجراء شكلي ، بل يجب أن يعكس الارادة السياسية لدى الدول لالتماس تعاون دولي أوثق وعمل أنجع . ويتيح التحويل الوشيك فرصة فريدة لانشاء اداة للتعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب ، على أساس جديد وسليم . وقيل أن من المتوقع أن تفضل المنظمة الجديدة بدور وسيط وتكميلي ، ذي فعالية أكبر ، في مساعدة البلدان النامية في عملية التنمية الصناعية ، وفي تعزيز التعاون الصناعي الدولي . وأوضح أن التعاون الصناعي الدولي يشكل جزءا هاما من مسألة التنمية ، وهو يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، وكل منهما مكملا للآخر ، وقيل ان التعاون بين الشمال والجنوب ، على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، ليس احسانا من جانب واحد : فالبلدان المتقدمة النمو تقدم المساعدة المالية والتقنية لقضايا التصنيع الخاصة بالبلدان النامية ، بينما تقدم البلدان النامية العوض المناسب للبلدان المتقدمة النمو . وقيل علاوة على ذلك ان تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودفع التعاون قدما بين الشمال والجنوب ، هما مهمتا اليونيدو الاستراتيجيتان الطويلتا الأجل . وذكر أن تحقيق الآمال المعقودة على منظمة جديدة يحتاج الى التدليل الحاسم على توفر الارادة السياسية والالتزام الحازم لدى كل الدول الأعضاء ، وأنه ينبغي دعم وتعزيز اليونيدو الجديدة على أساس المصالح والأهداف المشتركة والواقعية والمراعاة المتبادلة لفعالية العمل . وأشار الى أنه يتعين مد اليونيدو الجديدة بالموارد الكافية لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها . ورثي ان التحويل السريع سيوفر حافزا جديدا للجهود التي تبذلها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في مجال التصنيع ، وذلك باعتماد المنظمة لتخطيط وفعالية تكاليف أرشد . وقيل ان على اليونيدو ان تستمر في العمل كوكالة انمائية في ميدان التعاون التقني ، تطلب البلدان مشورتها وتقدرها ، وتجذب خبرتها الغنية الموارد المالية من المصادر الخارجية .

٥٢ - واقترح البعض أن تحدد الدورة الحالية للمجلس اتجاه المنظمة الجديدة ، دون

---

\* وبعد اختتام المناقشة العامة ، أعلنت دولة عضو خامسة انجازها لعملية تصديق دستور اليونيدو .

المساس بالقرارات التي لا يمكن أن تتخذها الا الهيئات الرئاسية في اليونيدو الجديدة؛ وعلى هذه الدورة أن تولي عناية للمسائل التنظيمية التي ستنشأ من جراء تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة . وأشار الى أن ما يلزم ليس احداث تغيير مفاجئ ومثير في سير الأمور ، وانما الاستمرار بثبات في احداث بعض التغييرات التي يمكن أن تسفر عن تحسن نوعي لا كمي . ومن ناحية ثانية ، رثي أن تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة يمكن أن يتيح الفرصة المناسبة لاعادة تقييم عمل المنظمة بصورة دينامية .

٥٣ - ورحب بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي من عام ١٩٨٤ باعتباره يقدم صورة هامة لأنشطة المنظمة خلال السنة ، ويملح لان يكون مصدرا هاما للمعلومات ودليلا لتوجيه أنشطة اليونيدو في المستقبل . وقد كان أداء اليونيدو في عام ١٩٨٤ ، كما جرى وصفه في التقرير السنوي ، موضع الشناء بوجه عام . فقد لوحظ ، مع التقدير ، أن اليونيدو تمكنت ، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة ، من مواصلة سياستها الرامية الى تعزيز التعاون الصناعي بين الدول الأعضاء لخير البلدان النامية . وأكد البعض أن المنظمة قامت بدعم وتنشيط سياسات التصنيع الوطنية ، وشجعت الاستثمار ووجهته ، وعجلت اكتساب البلدان النامية للتكنولوجيا ، وعملت على تنويع انتاجها ، وآزرتها في استغلال مواردها على أكمل وجه . وقال البعض ان التقرير السنوي انما يشهد على الجهود المتواصلة التي بذلتها اليونيدو للقيام بوظائفها . وقد تمكنت المنظمة خلال تلك السنة من كسب المزيد من ثقة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء ، وقد شكل النجاح الذي حققته نقطة انطلاق حسنة نحو المستقبل وعزز هذا مركز المنظمة كأداة مناسبة للتعاون الدولي وللنهوض بالتصنيع في البلدان النامية . ولكن أعرب البعض عن قلقه ازاء كون التقرير السنوي لا يعكس بما فيه الكفاية المقررات المحددة التي اتخذت بتوافق الآراء في مؤتمر اليونيدو العام الرابع .

٥٤ - وكان هناك تقدير عام لما تحقق بالمقارنة بعام ١٩٨٣ ، من نمو في المساعدة التقنية ، وخاصة لاقتراحها بتحسين ملحوظ في نوعية المشاريع وملائمتها . ورثي في الوقت نفسه ان بالامكان بذل المزيد من الجهود لتحسين المساعدة التقنية ، وذلك عن طريق التنسيق بين المشاريع التي تعد في اطار البرامج الموضوعية . ولوحظ بارتياح التطور التدريجي الذي طرأ على اجراءات التقييم وقبولها بصورة متزايدة كأداة ادارية مفيدة .

٥٥ - ولوحظ أنه على الرغم من الفائدة التي عادت بها المساعدة المقدمة ، فإن المبالغ التي جرى توفيرها كانت أصغر من أن تحقق الأهداف المرجوة . وفي هذا السياق استرعي الانتباه الى ما قضت به الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، في قرارها ٢٣٢/٣٩ ، من توفير موارد مناسبة لليونيدو ، وخاصة في المجالات ذات الأولوية . وعلى الرغم من التسليم بحدوث تحسن في الوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وتحقيق زيادة تدريجية في نصيب اليونيدو من البرامج القطرية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فقد أشير الى أن الصعوبات المالية التي مازالت تواجه البرنامج ما فتشت

تحد من قدرة اليونيدو على تقديم المساعدة التقنية . ورغم زيادة الـ ١٣ في المائة التي حققت في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام ١٩٨٤ ، عجز الصندوق عن بلوغ الهدف المتفق عليه . كما أعرب عن خيبة الأمل ازاء تقلص حجم التبرعات المعلنة لعام ١٩٨٥ ، الذي يرجع في جانب منه الى ارتفاع قيمة الدولار في مواجهة العملات الوطنية لعدد من البلدان المساهمة . وأشار الى أن الصندوق مازال أداة هامة لتعزيز التنمية الصناعية ، ويقتضي دعمه وزيادة فعاليتها . واقترح بهذا الصدد أن تقدم الأمانة أدلة ملموسة تشهد على سلامة الصندوق وعلى فعالية ادارته . وأعرب عن تأييد اقتراح الأمانة بإضافة عنصر برنامجي جديد يحمل عنوان " الاغاثة في حالات الكوارث " في اطار العنصر الخاص بالصندوق ، ولكن أشير كذلك شكوك حول توافق ذلك مع ولاية المنظمة . وبينما وجهت النداءات لزيادة الأموال من مختلف المصادر ، أعلن عن مواصلة الدعم وزيادة التبرعات لصالح برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

٥٦ - وأثنى على السياسة التي تنتهجها الأمانة في تشجيع البلدان النامية على المشاركة في تحمل تكاليف البرنامج كوسيلة للمساعدة على التغلب على مشاكل العقبات المالية . واعتبرت الصناديق الاستثمارية وترتيبات التمويل الذاتي موردا رئيسيا محتملا لتمويل مشاريع التعاون التقني التي تفضلع بها اليونيدو ، وفي الوقت نفسه مؤشرا مفيدا لاهتمام البلدان المتلقية ببرامج اليونيدو . ولكن حذر من تفسير البلدان النامية لهذا النهج على أنه يعني عدم احتياجها الى بذل جهود اضافية لزيادة الأموال اللازمة للمساعدة التقنية . وأشار الى وجوب توخي التعقل فيما يتصل ببعض المشاريع الكبيرة الممولة من الصناديق الاستثمارية ، التي ينبغي ألا يسمح بأن تعبئ حصة كبيرة من موظفي المنظمة أو بأن تضر بهيئة المنظمة في حالة قصور النتائج عن تحقيق المأمول .

٥٧ - وأعرب عن تأييد الأنشطة التنفيذية في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية ، والصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات المحلية ، والصناعات الزراعية ، وصناعات تجهيز الأغذية الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ، والطاقة ، والتعبئة ، واستخدامات الحاسبة الالكترونية بما في ذلك وضع البرامج لها ، والتخطيط الصناعي ، والهيكل الأساسية المؤسسية .

٥٨ - وعلى الرغم من أنه لوحظ أن الزيادة في المساعدة التقنية المقدمة الى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ كانت مرضية ، فقد أعرب عن القلق لتباطؤ سرعة الموافقة والتنفيذ في تقديم المساعدة التقنية الى افريقيا والى أقل البلدان نموا . وأشار الى أنه كان ينبغي لليونيدو ، في عام تعاني فيه افريقيا أزمة اقتصادية حادة ، أن تكشف أنشطتها في القارة ، كما أشير الى أن التسهيلات الاستثمارية المخصصة لأوروبا زيدت في الفترة ذاتها زيادة بالغة . أما بالنسبة الى منطقة أمريكا اللاتينية فقد أعرب عن الفزع لاستمرار تناقص أنشطة التعاون التقني ؛ وقيل أنه على الرغم من أن الفجوة في التطور بين بلدان أمريكا اللاتينية والعالم الصناعي لا تزال تتسع ، فإنه



لا يبدو أن الأمانة تفهم الوضع فهما صحيحا . واسترعى الانتباه الى ضرورة تقديم المساعدة الى كل من ناميبيا وحركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي ولبنان والشعب الفلسطيني .

٥٩ - وأعرب من جديد عن التقدير والتأييد لبرنامج كبار المستشارين الميدانيين ، الذين اعتبروا عنصرا أساسيا للتنسيق الفعال لأنشطة اليونيدو المتعلقة بتقديم المساعدة الى البلدان النامية ، ولوحظ مع القلق الانخفاض المطرد في الموارد المتاحة لهذا البرنامج . وقيل انه يجب تقديم الموارد المالية اللازمة للمحافظة على الأقل ، على المستوى الحالي ، وهو ٣٠ وظيفة في عام ١٩٨٦ . وشدد أيضا على ضرورة تأمين مصدر مناسب ومستقر لتمويل البرنامج في المستقبل . ولوحظ أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، عند تعزيز برنامج كبار المستشارين الميدانيين ، الحاجة الى زيادة الفعالية ، ربما عن طريق التقييم والاستعراض . وأعرب عن التأييد لتعزيز برنامج صغار الموظفين الفنيين الذي أثبت أنه مفيد للغاية . ونظرا لانكماش الموارد المخصصة للبرنامج ، لوحظ أن توزيع كبار المستشارين الميدانيين وصغار الموظفين الفنيين ينبغي أن يعكس اهتماما أولويا بأقل البلدان نموا ، وأن يأخذ في الاعتبار المستوى العام لتنمية الموارد البشرية في البلدان المعنية .

٦٠ - وأعرب عن التأييد لأهداف عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وعن الترحيب بالخطوات التي اتخذتها اليونيدو لتنفيذه ، وطلب الى الأمانة أن تضمن تقارير المدير التنفيذي في المستقبل نتائج المشاريع وتكاليفها ومصادر تمويلها مجالات الأولوية فيها . وذكر من ناحية أخرى انه لم تعط أية أمثلة عن الأعمال التي اضطلعت بها اليونيدو بالتعاون مع الحكومات على المستوى الوطني من أجل ادماج هذا البرنامج في عمليات التخطيط عندها . وأضيف كذلك ان خطة عمل لاغوس تميز بين تقديم المساعدة التقنية التقليدية واتباع نهج جديد في هذا الميدان ، ويبدو أن اليونيدو تتبع الطرق التقليدية . وعلى الرغم من الإشارة الواردة في التقرير السنوي عام ١٩٨٤ الى الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو دعما لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، لم تقدم تفصيلات عن الانجازات الفعلية ولا أمثلة عن التعاون مع البلدان الافريقية على صياغة البرامج . وأشار الى أن عددا من أقل البلدان نموا في افريقيا لم يستفد من أي مشروع تمت الموافقة عليه أثناء العام ، على الرغم من الزيادة العامة في عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها وفي الموارد المتاحة لعقد التنمية الصناعية لافريقيا . وقيل ان هناك حاجة الى برامج دائمة منتظمة يكون مقرها افريقيا ذاتها وتمكن الحكومات من الاضطلاع بنشاط هام في هذا المجال . وبعد ان قدم المدير التنفيذي بعض المعلومات ردا على تلك البيانات (أنظر الفقرة ٧١ أدناه) ، حمل تسليم بالحاجة الى أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لمساعدة البلدان الافريقية . ولوحظ أيضا أن أداء الأمانة مرض على الرغم من المشاكل الاجرائية والمالية التي تواجهها المنظمة .

٦١ - ولوحظ أن اليونيدو أولت عناية خاصة لتصنيع أقل البلدان نموا ، وان زيادة

كبيرة طرأت على القيمة الاجمالية للمشاريع التي تمت الموافقة عليها لصالح تلك البلدان في عام ١٩٨٤ . ومع ذلك سلم بأن الوضع العام في أقل البلدان نموا مازال خطيرا . واسترعى الانتباه الى الحاجة الى تنفيذ القرار الذي اتخذه مؤتمر اليونيدو العام الرابع بشأن أقل البلدان نموا ، وقيل ان الأمل معقود على أن تقدم اليونيدو اسهاما كاملا في الاستعراض العالمي ، في منتصف المدة ، لتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لأقل البلدان نموا (٣) في وقت لاحق من العام . وذكر أن الصناعة القائمة على الزراعة توفر أساسا سليما للتصنيع ، واستحثت اليونيدو على أن تقدم دعما فعالا لتنمية القوى البشرية في ميدان الصناعات الزراعية . ورثي أن تتعاون اليونيدو مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى على صياغة سياسات غايتها تنمية أقل البلدان نموا ، وعلى تنفيذ هذه السياسات ، ولاسيما بالنظر الى ندرة الموارد المتاحة . وينبغي في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن يركز على ما عند أقل البلدان نموا في الأجل القصير من احتياجات الى تحقيق اكتفاء ذاتي في الامدادات الغذائية والى اقامة الروابط الضرورية بين الزراعة والصناعة .

٦٢ - وجرى التأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية في تصنيع البلدان النامية كشرط أساسي لنجاح أية خطة صناعية . ولوحظ أن التدريب الفعال سيمكن البلدان النامية من الاعتماد على نفسها في مجالات الادارة وتطوير الأعمال وتنظيم الانتاج والمصانع . وكانت هناك نظرة ايجابية الى أنشطة التدريب التي تقوم بها اليونيدو ، وطلب تعزيزها أكثر فأكثر . وعرضت بعض البلدان الصناعية تشاطر معارفها وتجاربها مع البلدان النامية في ميادين محددة ، عن طريق برامج التدريب . وأشار الى الجوانب المالية للسفر لأغراض التدريب ، فقليل انه ، رغم توفر المرافق والمدرسين ، ادت قلة الاموال اللازمة لدفع تكاليف السفر الى تخفيض ملموس في عدد المتدربين ، وقد يكون من المستحسن أن يتحمل المشتركون في التدريب جزءا من نفقات السفر .

٦٣ - وحظي برنامج الدراسات والبحوث الصناعية بتأييد واسع . بيد أنه أعرب عن رأي مؤداه أن وضع سياسة وبرنامج للأولويات محددين بمزيد من الأحكام ، ويتمشيان على نحو أوثق مع احتياجات البلدان النامية ، سيكون موضع ترحيب . وحثت أمانة اليونيدو على أن تعتمد بفعالية أكبر ، في برنامجها الخاص بالدراسات ، على مساعدة خبراء من مجموعات اقليمية مختلفة ، للاستفادة من التجارب المختلفة وكذلك لتجنب التقديرات والاستنتاجات الخاطئة . وأشار الى أنه ينبغي ربط الدراسات بوجه عام ، والدراسات الاقليمية والقطرية بوجه خاص ، بأنشطة التعاون التقني ، أما الدراسات التي تستهدف تقديم المساعدة على صياغة الاستراتيجيات والخطط فينبغي أن تشمل البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا . ومن جهة أخرى ، ينبغي ربط الدراسات القطاعية بموضوع المشاورات . كما أن البحوث المتعلقة باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد

العالمي قد حظيت بالثناء بوصفها ايجابية وواقعية على الرغم من أنه رثي أن تركز اليونيدو على القطاعات ذات الأهمية الحيوية ، مثل الطاقة والهندسة والالكترونيات واستغلال الموارد الطبيعية ، وعلى تحليل الاتجاهات العالمية في تنمية هيكل الصناعة ، وقيل انه ينبغي لليونيدو ، لدى اجراء هذه الدراسات ، أن تولي اهتماما دقيقا لولايتها هي ، وأن تستخدم نتائج الدراسات التي تظطلع بها هيئات أخرى ، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، من أجل تفادي الازدواج . وأعرب عن التقدير للدراسات المتعلقة بوضع استراتيجيات بديلة تستخدم النماذج الرياضية وبالجوانب الاجتماعية للتصنيع . وأعرب أيضا عن الارتياح لاصدار العدد الأول من التقرير العالمي <sup>(١)</sup> عن الصناعة والتنمية . وأبدى الشك في جدوى اجراء دراسة عن أثر السياسات الحمائية التي يتبعها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفي اختصاص اليونيدو بالقيام بمثل هذا العمل .

٦٤ - وأعرب عن تأييد واسع لنظام المشاورات الذي قيل انه يقدم محفلا فريدا للتبادل الحر والدائم للآراء بين المشتركين ، يمكنهم من مواكبة التطورات القطاعية الهامة ، وتحديد الامكانيات والمشاكل في تصنيع قطاعات محددة في البلدان النامية . ونظر الى النظام باعتباره أحد الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة للمستقبل بما له من دور حيوي في تقوية التعاون الصناعي الدولي . كما رثي أنه ذو فائدة خاصة بوصفها أداة لحفز القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعات الزراعية ، بما فيها الأغذية والآلات الزراعية ومصائد الأسماك . وذكر أن اجتماعات المشاورات الأخيرة أتاحت الفرصة لمديري المؤسسات في البلدان النامية لتوضيح مزايا تكنولوجيات محددة وتطبيقاتها في بلدانهم . وأعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمانة وللتقدم المحرز في مواصلة تحسين نظام المشاورات لضمان قدر أكبر من التنسيق في الأمانة ، وزيادة الكفاءة والفعالية في تقديم المساعدة التقنية . وفي الوقت نفسه رثي انه يمكن زيادة تحسين النظام لجعله أكثر كفاءة ومرونة وأفضل توجهها نحو كل منطقة على حدة ، وأكثر توجهها نحو العمل ، وذلك بغية الوصول الى مزيد من النتائج الملموسة . وأبدى تأييد للربط بين نظام المشاورات وأنشطة التعاون التقني ، وكذلك لتهيئة النظام ليكون أقرب الى تلبية الاحتياجات الاقليمية ودون الاقليمية . ولوحظ أن تقييم النظام قد ساعد على حفز الاهتمام به وخلق الارادة السياسية اللازمة لبلوغ أهدافه الأساسية . وقد قوبل بالترحيب تقرير رئيس الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة العضوية المعنية باستعراض وتقييم نظام المشاورات (ID/B/349) ، وقيل انه سيسهم في تعزيز النظام المذكور .

٦٥ - ورثي أن اشترك عدد أكبر من ممثلي الصناعة من البلدان النامية في اجتماعات المشاورات سيؤدي الى مزيد من التحسن في النظام . وفي الوقت نفسه اعتبر اشراك ممثلي الحكومات لازما نظرا الى أن الحكومات في كثير من البلدان النامية تقوم بدور هام في تنفيذ المشاريع في ميدان الصناعة . ودعي الى تعزيز دور الحكومات في اعداد وتنفيذ توصيات المشاورات ، برغم التنويه بأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يستخدم النظام قناة لتغلغل رأس المال الخاص في البلدان النامية . واقترح أن

يسدي مجلس التنمية الصناعية المشورة الى الامانة بدلا من مجرد الاحاطة علما بتوصيات المشاورات .

٦٦ - وامتدحت الامانة على أعمال برنامج التكنولوجيا برغم القيود القاسية المفروضة على الموارد ، وأعرب عن التعهد بتأييد البرنامج . وسلم بوجود حاجة الى تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، ورثي أنه ينبغي أن تتاج لبرنامج التكنولوجيا في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ موارد اضافية لهذا الغرض ، وان تراعي في ذلك اعادة تأكيد مؤتمر اليونيدو العام الرابع على منح هذا البرنامج الأولوية العليا . وحثت اليونيدو على ايلاء اهتمام خاص لاختيار التكنولوجيا المتطورة ونقلها ، على ان يكون بين الأعمال الهامة رصد الهياكل الأساسية للتكنولوجيا المتطورة في مختلف القطاعات الصناعية في البلدان النامية . ولوحظت مع الارتياح الجهود التي تبذلها الامانة من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة . وكذلك الأعمال التي أجريت بشأن اقامة نظام للمعلومات للاهتمام الى أرفع مستويات الدراية الفنية في مجال التكنولوجيا الاحيائية والالكترونيات الدقيقة والطاقة . وأعرب عن التأييد أيضا لأنشطة اليونيدو في مجال المشاريع المتعلقة بالابتكارات العلمية والتكنولوجية . وأعلن أن احدى الحكومات تنظر بجدية في امكان الانضمام الى المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية . وقيل انه ينبغي لليونيدو أن يقدم المزيد من المساعدة الى البلدان النامية في مجال اقتناء التكنولوجيات ، وذلك عن طريق تعزيز قدرتها على التفاوض ، ونشر نتائج البحث والتطوير عن طريق مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية . وتم التسليم أيضا بفائدة نظام تبادل المعلومات التكنولوجية ، وبخاصة في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٦٧ - ولوحظت مع الارتياح الخطوات المتخذة لتحسين التعاون بين شعب العمليات الصناعية وتنسيق السياسات والدراسات الصناعية ، رغم أن المعلومات حول هذا التنسيق مازالت تعتبر غير كافية . كما أشني على جهود اليونيدو لتنسيق أنشطتها مع الوكالات والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . بيد أن البعض أبدى اعتراضه على اعتزام توسيع التعاون مع البنك الدولي ، الذي قد يعمل على تعزيز مصالح الاحتكارات بدلا من مصالح البلدان النامية . وفي نفس الوقت ، ذكر أن من الضروري زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية بمساعدة كل من المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات المالية الخاصة . وبينما لوحظ مع الارتياح قيام تعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي ، والطف الآندي ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، أوصي بإيلاء المزيد من الاهتمام في المستقبل للعلاقات مع منظمات دولية حكومية أخرى مثل منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك نقابات العمال ورابطات أرباب العمل ومؤسسات التمويل الخاصة . وذكرت أمثلة عديدة عن التعاون بين اليونيدو وبلدان معينة في أنشطة تنفذ في اطار برامج مشتركة .

٦٨ - وشجعت الامانة على الأعمال التي تقوم بها في مجال التعاون فيما بين البلدان النامية . وجرى الترحيب بنوع خاص بالبرنامج الجديد للتعاون فيما بين مؤسسات

البلدان النامية . أما فيما يتعلق باجتماعات التضامن الوزارية فان المتابعة الفعالة للاتفاقات التي تم التوصل اليها تعتمد الى حد كبير على تقديم العون المالي . وقد حث البعض اليونيدو على اتباع توصيات وتوجيهات برنامج عمل كراكاس عن كسب (A/36/333 و Annex ، Corr.1 ) واقتراح البعض ان يقدم الى المجلس تقرير منفصل بشأن موضوع التعاون الصناعي فقط بين البلدان النامية .

٦٩ - واعتبرت أنشطة تشجيع الاستثمار ، ولاسيما الاستثمار الخاص ، أداة ملائمة للتعاون ونقل التكنولوجيا . وأشار في هذا الصدد الى نجاح النموذج الالكتروني لتحليل الجدوى والابلاغ ، والى الاهتمام الذي تبديه الصناعة بهذا النموذج . وأعرب عن تأييد واسع لدوائر تشجيع الاستثمار التابعة لليونيدو ، ولتوسيعها ، وعن الأمل في انشاء مكاتب اضافية لها في البلدان النامية . كما أعرب عن خيبة الأمل لاعتزام اغلاق دائرة تشجيع الاستثمار في بروكسل رغم الانجازات الممتازة التي حققتها على مدى ثمانين سنوات ، وقيل ان هذه المسألة ينبغي النظر فيها مجددا . وأبدى اهتمام بالربط بين نظام المشاورات وأنشطة تشجيع الاستثمار ، وأعلن البعض عن اعتزامهم للتعاون مع اليونيدو في أنشطة تشجيع الاستثمار . ومن جهة أخرى ، أبدت اعترافات على توسيع البرنامج التعاوني للاستثمار وانشاء جهاز مؤسسي لتطبيق البرنامج لمساعدة الرساميل الخاصة . وذكر أيضا أنه ينبغي لليونيدو أن تقدم المزيد من المساعدة الفعالة الى البلدان النامية في مجال مراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية . ودعي الى بذل مزيد من الجهود لتحسين نوعية تحديد المشاريع واعدادها وتحسين التنسيق بين الأنشطة السابقة للاستثمار ومتابعة الاستثمار . وطلب البعض المزيد من التفاصيل عن مبررات دوائر تشجيع الاستثمار .

٧٠ - وأشار فيما يتعلق بالتوظيف الى أنه ينبغي للمنظمة أن تحترم ما أمكن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، مع مراعاة التوازن العالمي المطبق الآن على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها ، وكذلك التوازن الذي سيطبق على اليونيدو بمجرد أن تصبح وكالة متخصصة . وأعرب عن الترحيب بالجهود المرتبطة بتوظيف النساء وترقيتهن . وعلى الرغم من أنه لوحظ بعض التحسن في تعيين الخبراء الاستشاريين على قاعدة جغرافية أوسع ، فقد أبدت ملاحظات مؤداها انه ينبغي للأمانة أن تستعين بقدر أكبر بخبراء استشاريين وبخبراء ينتمون الى البلدان النامية . كما لوحظ أن حصة البلدان النامية في قيمة المعدات المشتراة والخدمات المتعاقد عليها منخفضة وبحاجة الى ان تزداد . ورجب بالانخفاض التدريجي في تكاليف المرافق في مركز فيينا الدولي .

٧١ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر الى المشتركين في النقاش على اشارات الشناء على مجمل أداء اليونيدو ، وقدم اجابة شاملة على النقاط التي أشارها المندوبون

تغطي نظام الأمم المتحدة الانمائي ، وضمنه دور اليونيدو والحكومات فيه ؛ ونظام توزيع الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بواسطة رقم التخطيط الارشادي ؛ وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ وبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة ؛ والبرامج الموضوعة لأمريكا اللاتينية وإفريقيا ، وضمنها عقد التنمية الصناعية لإفريقيا ؛ والمساعدة المقدمة الى حركات التحرر الوطني الإفريقية ؛ وأقل البلدان نموا ؛ والبرنامج التعاوني للاستثمار ؛ وحقبة البلدان النامية في امدادات المعدات والعقود من الباطن ؛ وتقديم المساعدة التقنية ؛ وحقبة البلدان الإفريقية في مشاريع الصناعة الزراعية ؛ وتوظيف الخبراء الإفريقيين ؛ وطلب ادراج معلومات اضافية في التقرير السنوي ؛ والاجراء المتبع في مشاريع الخدمات الصناعية الخاصة ؛ والتعاون بين شعبة العمليات الصناعية وشعبة الدراسات الصناعية ؛ والدراسات التي تجريها اليونيدو ؛ وبرنامج التكنولوجيا ؛ ومسائل الموظفين ؛ ونظام المشاورات. وبناء على طلب من المجلس ، استنسخ بيان المدير التنفيذي وعمم على الوفود ( ID/B/CRP.85-3 ).

٧٢ - وقدم ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي مزيدا من الايضاحات عن السياسات والاجراءات المتعلقة بصياغة مشاريع التعاون التقني واقرارها ، وأكد على الحالة الممتازة للتعاون القائم بين البرنامج واليونيدو في هذا المجال .

#### الفصل الرابع

##### تقرير اللجنة الدائمة

٧٣ - نظر المجلس في تقرير اللجنة الدائمة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال . وكان معروفا عليه تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين ( ID/B/327 ) .

٧٤ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٦٨ ، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ، ويرد عرض تفصيلي لهذه الجلسة في المحضر الموجز ذي الصلة ( ID/B/SR.368 ) .

##### الاجراءات التي اتخذها المجلس

٧٥ - اعتمد المجلس في جلسته ٣٦٨ ، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ ، تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين ( ID/B/327 ) .

٧٦ - وبعد اعتماد التقرير ، أدلى كل من المدير التنفيذي ووفد الهند ببيان .

٧٧ - ونظر المجلس في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ٥ ( ID/B/L.326 ) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

##### الاستنتاج ١/١٩٨٥ - تقرير اللجنة الدائمة

١ - اعتمد مجلس التنمية الصناعية تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين ( ID/B/327 ) .

٢ - وأحاط المجلس علما بالتقرير المقدم من المدير التنفيذي عن برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، وأوصى بإدراجه في جدول أعمال الدورة القادمة للهيئات المختصة في اليونيدو .

### الفصل الخامس

#### متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة

- ٧٨ - نظر المجلس في مسألة متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير من المدير التنفيذي عن هذا الموضوع (ID/B/337) ، وتقرير من الأمانة عن الدراسات التي قامت بها اليونيدو عن الجوانب الاجتماعية للتصنيع (ID/B/338) ، واستعراض احصائي لحالة الصناعة في العالم عن عام ١٩٨٤ (UNIDO/IS.506) .
- ٧٩ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلساته ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧١ ، المعقودة في ١٥ و ١٦ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (ID/B/SR.368 و SR.369 و SR.371) .

#### الاجراءات التي اتخذها المجلس

- ٨٠ - نظر المجلس في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ٦ (ID/B/L.327) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

#### الاستنتاج ٢/١٩٨٥ - متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة

- ١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما بتقرير المدير التنفيذي عن متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة (ID/B/337) ، وباستعراض احصائي لحالة الصناعة في العالم عن عام



- ١٩٨٤ (UNIDO/IS.506) ، وبتقرير الأمانة عن الدراسات التي اضطلعت بها  
اليونيدو عن الجوانب الاجتماعية للتصنيع ( ID/B/338 و Corr.1 ) .
- ٢ - وأعرب المجلس عن قلقه ازاء عدم كفاية معدل النمو في حصة البلدان  
النامية في القيمة المضافة الصناعية في العالم .
- ٣ - وطلب المجلس الى المدير التنفيذي أن يواصل تنفيذ القرارات التي  
اتخذها مؤتمر اليونيدو العام الرابع وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٩  
بشأن اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي .
- ٤ - وأشار المجلس الى القرار ١٢ بشأن تقديم المساعدة الفورية الى لبنان  
من أجل اعادة بناء قطاعه الصناعي ، الذي اتخذه مؤتمر اليونيدو العام  
الرابع ، وكرر طلب تنفيذه بصورة مؤاتية .
- ٥ - ولدى اشارة المجلس الى القرار ٢٣٢/٣٩ الذي اتخذه الجمعية العامة ،  
شدد على ضرورة ضمان رصد موارد كافية لليونيدو لكي تنفذ جميع ولاياتها  
تنفيذا كاملا ، ولا سيما تلك الولايات التي تدعم الأنشطة المقررة في المجالات  
ذات الأولوية .
- ٦ - وشدد المجلس أيضا على استصواب اجراء زيادة أخرى في مستوى التبرعات  
المقدمة لأنشطة اليونيدو .
- ٧ - وأشار المجلس الى استنتاج مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، بصيغته  
المعتمدة ، ومفاده أنه من أجل الحفاظ على عملية التصنيع وتعجيلها ستكون  
هناك حاجة الى تدفقات اضافية للتمويل الصناعي الميسر ، وكذلك للتمويل  
الصناعي غير الميسر . وكان المؤتمر ، تحقيقا لهذه الغاية ، قد دعا المجتمع  
الدولي والمؤسسات المالية الدولية الى ايلاء الاهتمام الواجب للحاجة الى  
توفير الموارد المالية الاضافية اللازمة لتصنيع البلدان النامية . ورثي كذلك  
أن تولي المنظمات المالية الدولية القائمة الاعتبار الواجب لأن ترصد، بآجال  
وشروط مناسبة ، حصة كافية من مواردها للتنمية الصناعية ، مع مراعاة  
المقترحات الصادرة من اليونيدو .
- ٨ - ودعا المجلس الجمعية العامة الى مواصلة النظر في مشروع القرار  
بشأن تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية على أساس مشروع القرار الذي  
أحاله المؤتمر العام الرابع الى الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة  
والثلاثين .

## الفصل السادس

### عقد التنمية الصناعية لأفريقيا

- ٨١ - نظر المجلس في مسألة عقد التنمية الصناعية لأفريقيا في إطار البند ٧ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه التقرير المرحلي الرابع المقدم من المدير التنفيذي لليونيدو والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ( ID/B/330 ) ، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ ( ID/B/340 ، الفصل الخامس ، الفقرات ٢ - ١٢ ) .
- ٨٢ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلساته ٣٧٣ الى ٣٧٥ ، المعقودة في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحاضر الموجزة ذات الصلة ( ID/B/SR.373 و SR.374 و SR.375 ) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

- ٨٣ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ٧ ( ID/B/L.328 ) مقدم من الرئيس ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

### الاستنتاج ٣/١٩٨٥ - عقد التنمية الصناعية لأفريقيا

- ١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما بالتقرير المرحلي الرابع للمدير التنفيذي لليونيدو والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ( ID/B/330 ) وبالجهد التي تبذلها الأمانة لتنفيذ برنامج العقد .
- ٢ - وأشار المجلس الى القرار ٨ بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، الذي اتخذته مؤتمر اليونيدو العام الرابع بتوافق الآراء .
- ٣ - وأعرب المجلس عن قلقه ازاء الحالة الاقتصادية المتدهورة في افريقيا كما يتضح في الاعلان ٢ ( د - ٢٠ ) الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية العشرين ، وصادقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- ٤ - وأشار المجلس الى قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، بصيغته المعتمدة ، الذي رمد على أساس سنوي دائم اعتمادا مقداره ٥ ملايين دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العقد .
- ٥ - وحث المجلس كل الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ، والمنظمات ذات الصلة ، على زيادة دعمها المالي والتقني وسائر أشكال الدعم الملازمة التي تقدمها من أجل تحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .
- ٦ - ودعا المجلس اليونيدو الى أن تفضل مع ككل الحكومات والمنظمات ذات الصلة ، بمواصلة وتكثيف الجهود الرامية الى التنفيذ السريع لبرنامج العقد .
- ٧ - وطلب المجلس الى الأمانة تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج العقد في الدورة المقبلة لهيئات اليونيدو المختصة .

## الفصل السابع

### اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي واعادة توزيعه

٨٤ - نظر المجلس مسألة اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي واعادة توزيعه في اطار البند ٨ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير مقدم من المدير التنفيذي حول الدراسات والبحوث التي تظلع بها اليونيدو بشأن اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها (ID/B/339) .

٨٥ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلستيه العامتين ٣٧٤ و ٣٧٥ ، المعقودتين في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ، ويرد عرض للمناقشة في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (ID/B/SR.374 و SR.375) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

٨٦ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ٨ (ID/B/L.329) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

### الاستنتاج ٤/١٩٨٥ - اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي واعادة توزيعه

١ - أكد مجلس التنمية الصناعية من جديد استنتاجاته السابقة المتعلقة باعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي ، وضمن ذلك اعادة توزيعه ، وشدد مرة أخرى على أهمية اعادة توزيع الصناعة من البلدان الصناعية الى البلدان النامية استنادا الى مبدأ الميزة النسبية الدينامية ، وبالترابط مع التكيف الهيكلي ، وأكد مجددا أن اعادة التشكيل واعادة التوزيع ينبغي أن تجري وفقا للسياسات والأولويات الوطنية في الدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية .

٢ - ورحب المجلس باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٣٥/٣٩ المتعلق باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي ، وطلب الى المدير التنفيذي ابقاء المجلس على علم بما يتمل بالقرار المذكور أعلاه من أنشطة تبذلها اليونيدو وبما يحصل من تطورات .

## الفصل الثامن

### نظام المشاورات

٨٧ - نظر المجلس في مسألة نظام المشاورات في إطار البند ٩ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه برنامج المشاورات لفترتي السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و ١٩٨٨ - ١٩٨٩ المقترح من المدير التنفيذي ( ID/B/334 ) ، وتقرير مقدم من المدير التنفيذي حول فوائد نظام المشاورات ( ID/B/341 ) ، وتجميع أعدته الأمانة لآراء الدول الأعضاء بشأن انجازات نظام المشاورات وامكانية ادخال تحسينات عليه ( ID/B/346 ) ، وتقرير مقدم من المدير التنفيذي بشأن مشاورتين عقدتا عام ١٩٨٤ (صناعة الجلد والمنتجات الجلدية وصناعة تجهيز الأغذية) ( ID/B/347 ) ، وتقرير عن التعاون الصناعي على مستوى المؤسسات التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة بشأن ترتيبات التعاون الصناعي ( ID/B/348 ) ، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ ( ID/B/340 ) ، الفصل الخامس ، الفقرات ١٣ - ٥٤ ) ، وتقرير مقدم من رئيس الدورة الثامنة عشرة للمجلس عن نتائج أعمال الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة العضوية لتبادل الآراء بشأن استعراض وتقييم نظام المشاورات ( ID/B/349 ) ، كما كان معروضا على المجلس التقريران الخاصان بالمشاورة الثالثة حول صناعة الجلد والمنتجات الجلدية ( ID/318 ) وبالمشاورة الثانية حول صناعة تجهيز الأغذية مع تركيز خاص على الزيوت والدهون النباتية ( ID/B/329 ) .

٨٨ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلساته العامة ٣٧٥ الى ٣٧٩ ، المعقودة في ٢١ الى ٢٣ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحاضر الموجزة ذات الصلة ( ID/B/SR.375 و SR.376 و SR.377 و SR.378 و SR.379 ) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

٨٩ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ٩ ( ID/B/L.330 ) مقدم من الرئيس ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

### الاستنتاج ٥/١٩٨٥ - نظام المشاورات

١ - أعاد مجلس التنمية الصناعية تأكيد الأجزاء ذات الصلة من استنتاجات المجلس السابقة ، وأشار الى قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٩ ، وأحاط علما بالوثائق المقدمة اليه من المدير التنفيذي بشأن نظام المشاورات ( ID/B/334 ) ، ID/B/340 ، الفصل الخامس ، الفقرات ١٣ - ٥٤ ، ID/B/341 ، ID/B/346 ، ID/B/347 ، ID/B/348 ) .

٢ - وأحاط المجلس علما ، مع التقدير ، بتقرير رئيس دورته الثامنة عشرة عن نتائج الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي عقدت لتبادل الآراء بشأن استعراض وتقييم نظام المشاورات (ID/B/349) . وأخذ المجلس في اعتباره أهمية نظام المشاورات ، بوصفه آلية للنهوض بتنمية البلدان النامية ، ولتعزيز التعاون الدولي في ميدان التصنيع على مختلف المستويات ، وقرر مواصلة الاستعراض والتقييم الحاليين .

٣ - وقرر المجلس عقد المشاورات التالية أثناء فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ :

(أ) صناعة مصائد الأسماك ؛

(ب) تدريب القوى العاملة الصناعية ؛

(ج) الآلات الزراعية ؛

(د) الفلزات غير الحديدية ؛

(هـ) الحديد والصلب ؛

(و) المستحضرات الصيدلانية .

وينبغي أن تكون المشاورة المعنية بالآلات الزراعية مشاورة إقليمية . وطلب المجلس أيضا إلى المدير التنفيذي أن يعمل على تنفيذ توصية الدورة السابعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ، الداعية إلى اتخاذ ترتيبات للرعاية المشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يتعلق بالمشاورة المعنية بمصائد الأسماك ، ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بأي قطاع ينطوي على اشتراك في الاختصاص .

٤ - وطلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يباشر ، في حدود الموارد المتاحة ودون مساس بالقرار الذي سيتخذه المجلس في الدورة التي سيعقدها في عام ١٩٨٧ بشأن برنامج المشاورات لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، الأعمال الأولية اللازمة استعدادا لاحتمال عقد مشاورات في فترة السنتين تلك في القطاعات التالية :  
(أ) تجهيز الأغذية ؛ (ب) صناعة مواد البناء ؛ (ج) صناعة السلع الانتاجية ؛  
(د) صناعة الأسمدة ؛ (هـ) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك التعاونيات ؛ (و) صناعة الإلكترونيات ؛ (ز) الخشب والمنتجات الخشبية ؛  
(ح) مبيدات الآفات ؛ (ط) الصناعة المقامة في الخارج ، وأن يقدم إلى المجلس تقريراً بذلك ، بغية التوصل في عام ١٩٨٦ إلى قرار بشأن المشاورات الست التي يتعين السعي إلى عقدها في فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٥ - ورحب المجلس بقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٩ بشأن عقد المزيد من المشاورات الإقليمية في إطار البرنامج المتفق عليه .

### الفصل التاسع

#### تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية

- ٩٠ - نظر المجلس في مسألة تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، في إطار البند ١٠ . وكان معروفا عليه تقرير المدير التنفيذي عن تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ( ID/B/342 ) ، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ ( ID/B/340 ) الفصل الخامس ، الفقرات ٧٧ - ١١٨ ) .
- ٩١ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلساته العامة ٣٦٩ الى ٣٧١ ، المعقودة في ١٥ و ١٦ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحاضر الموجزة ذات الصلة ( ID/B/SR.369 و SR.370 و SR.371 ) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

- ٩٢ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٠ ( ID/B/L.331 ) مقدم من الرئيس ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

#### الاستنتاج ٦/١٩٨٥ - تطوير التكنولوجيا ونقلها ، بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية

- ١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما بتقرير المدير التنفيذي ( ID/B/342 ) ، وطلب اليه تقديم تقرير عن ذلك الموضوع الى الدورة التالية للأجهزة المختصة التابعة لليونيدو .
- ٢ - وأكد المجلس مجددا القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر اليونيدو العام الرابع واستنتاجات المجلس السابقة بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها .

## الفصل العاشر

### الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

٩٣ - نظر المجلس في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ في إطار البند ١١ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه الباب ١٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - من الميزانية البرنامجية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/C.5/40/1) ، مرفقا بالمذكرة (ID/B/336/Rev.1) .

٩٤ - ونظر المجلس في هذا البند في جلساته ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٥ و ٣٧٧ ، المعقودة في ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (ID/B/SR.372 و SR.373 و SR.375 و SR.377) .

٩٥ - وأعرب المدير التنفيذي ، لدى تقديمه للبند ، عن أسفه للتأخر في تعميم الميزانية البرنامجية المقترحة التي حلت محل ميزانية المواصلة السابقة التي اقترحها الأمين العام في إطار تحويل اليونيدو الوشيك المفترض إلى وكالة متخصصة . وقال المدير التنفيذي أنه إذ أخذ في اعتباره القرارات التي اتخذها مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، وكذلك البيانات التي أدلى بها أثناء الدورة الحادية والعشرين للجنة الدائمة ، طلب أن يوضع تحت تصرف المنظمة مزيد من الموارد . لكن الأمين العام لم يدرج في طلبه المقدم إلى الجمعية العامة إلا إضافة وظيفتين فئيتين ووظيفتين من فئة الخدمات العامة ، ورصد اعتمادات لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من خدمات الحاسبة الإلكترونية وكان المراد التعويض عن هذه الزيادةات بإجراء تخفيض في الموارد المتاحة للخبراء الاستشاريين وللسفر الرسمي واجتماعات أفرقة الخبراء المختصة . وهكذا لم تبيء وثيقة الأمين العام لأي نمو حقيقي في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وانما حدث شيء من إعادة توزيع الأموال في إطار برامج معينة . وأوضح المدير التنفيذي أن الطلب الذي قدمه الأمين العام لم يتضمن أية اعتمادات لمواصلة برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية . واسترعى المدير التنفيذي الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٣٩ الذي يرجو من الأمين العام أن يتقدم بمقترحات بشأن مسألة إنشاء دائرة موحدة للمؤتمرات في مركز فيينا الدولي ، تحت إشراف الأمم المتحدة فأشار مجددا إلى الحاجة إلى الاستمرارية في خدمات المؤتمرات المتخصصة التي تتطلبها اليونيدو ، وأيد التوصيات التي قدمها بشأن هذا الموضوع الاجتماع الرسمي المعنسي بتحويل اليونيدو (وأقرتها الجمعية العامة) وكذلك وحدة التفتيش المشتركة ، بعدم إجراء أي تغيير في الخدمات المشتركة إلى أن تصبح اليونيدو وكالة متخصصة ، فيتسنى استعراض المسألة بامعان . وأوضح المدير التنفيذي ، مشيرا إلى الاعتماد السنوي البالغ ٥ ملايين دولار والمخصص لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، أن هذه الزيادة في البرنامج لن تصحبها زيادة في عدد الموظفين . وألمح إلى أن هذا يجعل التنفيذ موضع شك ، وربما على حساب أنشطة المساعدة التقنية الأخرى . وأوضح في ختام كلمته أنه ، بما أن اليونيدو مطالبة بأن تحدد الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة ، كان من الضروري تعيين أولوية دنيا للمهام التنسيقية التي تفضلع بها المنظمة لصالح الأنشطة التي أسندت إليها بشأنها ولاية تشريعية واضحة .

٩٦ - وعلى الرغم من بذل جهود محدودة لتعميم الوثيقة (ID/B/336/rev.1) في أقرب موعد ممكن ، فقد رثي أن تعميمها عشية افتتاح الدورة لم يسمح بإجراء تقييم متعمق

للمقترحات المقدمة من حكومات بعض الدول الأعضاء . وذكر ، نتيجة لذلك ، أن الملاحظات التي قدمتها تلك الوفود يتعين اعتبارها ملاحظات أولية ، كما أنها لا تحول دون معاودة النظر في الأمر في المستقبل . وأبدي الشك بصوابية مناقشة المجلس الحالي للميزانية البرنامجية المقترحة ، نظرا لأن الميزانية قد لا تنفذ أو قد ينظر فيها في اللجنة الخامسة ، وذلك تبعا لتوقيت تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة . كما ذكر أنه سيكون من الصعب في المرحلة الحاضرة النظر في وضع مبادئ توجيهية للمنظمة الجديدة . ومن ناحية أخرى ، لوحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة وضعت على أساس عمل تحضيري شامل ، ويتوجب على المجلس أن يستعرضها لعدد من الأسباب هي : أن التحويل سيكون نقطة بداية ، لكن عمل اليونيدو سيظل ، مع ذلك ، استمرارا لعملها في الماضي ، وأن الموقف العام فيما يتعلق بالموارد المتاحة وتخصيصها للأنشطة المختلفة التي تغطيها المنظمة ، الذي اعتمدته البلدان والمجموعات الإقليمية ، موقف مقرر بالفعل ، وأنه يلزم عرض ملاحظات المجلس على لجنة البرنامج والتنسيق ، وأن القرارات المتعلقة بالميزانية قد وافقت عليها الجمعية العامة ، وأن عمل اليونيدو الجديدة سوف يبتسر عندما تعتمد الميزانية الخاصة بفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ في صيغتها النهائية . وقيل أيضا أنه ينبغي للمجلس في الوقت نفسه ، عند مناقشة الميزانية ، أن يلزم جانب الحذر لتجنب التسبب في خلق مشاكل لليونيدو الجديدة في المراحل المبكرة من وجودها .

٩٧ - ولوحظ باستحسان أن الميزانية لا تتضمن أية زيادة حقيقية ، أي أنها تأخذ القيود المالية بعين الاعتبار التام . وذكر أنه ينبغي للأمانة أن تضع ميزانيتها على نحو دقيق ، وأن تمارس الاقتصاد وذلك بأن تستفيد بمزيد من العقلانية والكفاءة من الموارد التي خصصت لها . وورد ذكر "مبدأ الأقول" ، الذي تنتهي بموجبه بعض الأنشطة تلقائيا بعد فترة معينة ، بوصفه سبيلا مفيدا لتحقيق هذه الغاية . وقيل أيضا ، بارتياح ، أن الميزانية البرنامجية تجسد هدف النمو المفري . ومن جانب آخر ، لوحظ أن الميزانية لا تكفي للوفاء بالحاجات الملحة للبلدان النامية . وأشار الى أن مؤتمر اليونيدو العام الرابع أكد على ضرورة تزويد اليونيدو بالموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها ، كما دعا الى زيادة حجم التبرعات لأنشطة المساعدة التقنية ، وقد أبدت الجمعية العامة هذا الموقف . ولذلك قيل ان مما يشير الدهشة أن الوثيقة المناقشة تمثل ميزانية نمو صفري ، وان هذا الأمر سيحول دون قيام المنظمة بالمهام المسندة اليها ، ويبدو أنه ناشئ عن تجاهل متعمد لهذه المهام ، فالمفترض في الميزانية أن تنطلق من برنامج العمل ، الذي ينبغي أن يستند بدوره الى المهام المسندة الى المنظمة ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمجالات الأولوية . وأشار بقلق بالغ الى أن الميزانية المقترحة تمثل في الواقع نموا حقيقيا سلبيا قياسا الى اجمالي قاعدة الموارد المعاد تقييمها لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . كما أشار الى أن الاقتراح الوارد في الميزانية بأن يسد النقص في الموارد اللازمة لتنفيذ المهام المسندة الى اليونيدو عن طريق التبرعات ليس له ما يبرره .



٩٨ - وجرى التأكيد على عدم وجود أي منطوق في ائصال المنظمة بطلبات متزايدة مع المشاركة في الوقت نفسه على حرمانها من الموارد اللازمة . ولذلك قيل انه اذا اريد للتعاون المتعدد الأطراف ، الذي يمثل هدفاً أسمى ، أن يتحقق عن طريق اليونيدو، فيكون على البلدان المتقدمة النمو أن تسلم بأن المنظمة الجديدة في حاجة الى ميزانية كافية . وأعرب البعض عن أمله في أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي تدابير لزيادة مساعدته لقطاع التنمية الصناعية . وأعرب في الوقت نفسه عن الأمل في أن تنجح اليونيدو الجديدة ، باستخدام الموارد على نحو فعلي وفعال ، في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية .

٩٩ - وأعرب عن القلق ازاء كون الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ لا تعكس بصورة كاملة المجالات ذات الأولوية التي حددها مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، ولا مداولات اللجنة الدائمة في دورتها الحادية والعشرين بشأن برنامج العمل للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وبصفة خاصة اتخذ في مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، بتوافق الآراء ، عدد من القرارات التي تسعى الى تزويد عمل اليونيدو بزخم والحاج جديدين . وجرى التذكير بأن الجمعية العامة صادقت في دورتها التاسعة والثلاثين على تلك القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء ، وقررت امداد اليونيدو بالموارد الكافية لتنفيذ جميع المهام المسندة اليها ، ولا سيما للاضطلاع بالأنشطة المقررة في مجالات الأولوية . ولذلك قيل أنه ينبغي تنقيح الوثيقة مع ادخال الزيادات الملازمة على الاعتمادات . وأعرب عن الأسف ازاء عدم وجود تقديرات أو موارد مخصصة لبرنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، وقيل انه ينبغي تصحيح هذا الوضع . كما قيل انه ينبغي أن يبقى البرنامج ، على الأقل ، عند مستواه الحالي ، وهو ٣٠ وظيفة . وأشار في الوقت نفسه الى أنه ينبغي اعطاء الأولوية للبرامج التي تحمل بذاتها دليل أهميتها ، مثل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ونقل التكنولوجيا ، ونظام المشاورات ، وتنمية الموارد البشرية . واقترح أيضا تعديل الميزانية البرنامجية بحيث تغطي ، على نحو واف ، القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء في مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، بشأن الموارد البشرية ، والعلم والتكنولوجيا ، والطاقة ، والمواد الأولية ، والتنمية الريفية ، وأقل البلدان نمواً ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، والمرأة وعملية التنمية الصناعية .

١٠٠ - وذكر أن الميزانية البرنامجية تواجه مشكلة أساسية تعزى الى وضعها الحالي بوصفها ملحقاً للميزانية العادية للأمم المتحدة ، وأن المعوقات التي يواجهها المجلس لدى نظره في الميزانية تشهد على أن ذلك الترتيب غير عملي .

١٠١ - وقيل أنه يبدو ، على غرار السنوات السابقة ، أن الأولويات كثيراً ما تحدد بأسلوب لا يمت بصلة الى مقررات المجلس السابقة . كما استرعى الانتباه الى الحاجة الى عرض أكثر شفافية للميزانية يسمح بتحديد مقدار الموارد اللازمة لدعم أنشطة أي برنامج فرعي ، والوقوف بسهولة على كيفية استخدام العناصر البرنامجية المتعلقة بالأنشطة

البرنامجية لموارد مجال أو أكثر من مجالات الميزانية البرنامجية . وقيل ان استخدام العلامات النجمية في الميزانية المقترحة لبيان درجة الأولوية لا يوفر معلومات تكفي للسماح بإجراء تقييم ذي مغزى . وأبدت الرغبة أيضا في أن يكون التحليل موجزا . واقتراح أيضا أن تكون بنود الميزانية متماشية مع بنود التقرير السنوي للمدير التنفيذي وأن يقدم وصف أوضح للروابط بين مختلف أنشطة المقرر والأنشطة المنفذة في الميدان .

١٠٢ - وأشار إلى أن الدور الأساسي لليونيدو هو اعداد برامج التعاون التقني وتنفيذها وجدد التعهد بدعم أهداف المنظمة . وأعرب عن الترحيب بزيادة الاعتمادات المخصصة لشعبة العمليات الصناعية . وذكر أيضا أنه لم يخصم لشعبة العمليات الصناعية سوى ٥٥ وظيفة من بين ١٠٧ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية . ورثي أن أهم ما ينبغي أن تركز عليه الشعبة هو مساعدة البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياساتها الصناعية والعلمية والتكنولوجية الوطنية ، بما في ذلك تعزيز دور الدولة والقطاع العام في مجال التنمية الصناعية الوطنية وفي مجال تدريب الموارد البشرية الوطنية . وأشار إلى أنه ينبغي إعطاء الأولوية أيضا ، للبرامج الرامية إلى تعزيز قطاع الصناعات الزراعية ، في حين أبدت شكوك بشأن صحة القرار المتعلق بإعطاء أدنى أولوية لعناصر البرنامج المتعلقة بإنشاء المصانع والتدريب الصناعي الجماعي . وشدد على ضرورة بذل جهود أكبر في مجال نقل الموارد إلى الصناعات الصغيرة ولا سيما في المناطق الريفية ؛ وفي مجال حفظ الطاقة ؛ وفي مجال البرامج التدريبية ، وبصفة خاصة البرامج المتعلقة بصيانة المعدات وإصلاحها .

١٠٣ - وأبدت الموافقة على منح أولوية عالية لأنشطة التعاون التقني في إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، على الرغم من أنه أشار إلى أن عدة وفود قد عارضت ، خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، تخصيص موارد إضافية .

١٠٤ - وشدد على ضرورة بذل جهود أكبر في مجال إعادة توزيع الموارد المخصصة للأنشطة السابقة للاستثمار ولتشجيع الاستثمار . وبناء على ذلك لوحظت مع الارتياح زيادة الموارد بالأرقام الحقيقية وإضافة عنصر استعمالات الحاسبة الإلكترونية في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالأنشطة السابقة للاستثمار . بيد أنه أبدي رأي مؤداه أنه ينبغي إيلاء قدر أقل من الأهمية لذلك البرنامج الفرعي ، وأشار ، في هذا المدد ، إلى الاقتراحات التي قدمت في الدورة الحادية والعشرين للجنة الدائمة بتخفيض المصروفات لذلك النشاط . كما أبدي اعتراض على مواصلة اليونيدو تمويل دوائر تشجيع الاستثمار .

١٠٥ - ولوحظ مع الأسف ، في نطاق برنامج تنسيق السياسات ، أن إيلاء أولوية عالية إلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وإلى الولايات التي أنيطت باليونيدو على أساس برنامج عمل كراكاس ، لم تظهر في البرنامج الفرعي للميزانية ذي الملصق ؛ بل خفضت كثيرا الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج الفرعي بالمقارنة مع فترة السنتين الحالية . ودعي إلى إعادة توزيع الموارد على نطاق أوسع لتمويل التدابير الخاصة التي

تتخذ لصالح أقل البلدان نمواً ، ولكن أعرب في الوقت نفسه عن التقدير للارتفاع الحاد الذي سبق أن حصل في الحصة المخصصة في الميزانية لهذا البرنامج الفرعي الذي يمثل أحد المجالات ذات الأولوية لدى اليونيدو .

١٠٦ - ومن المؤسف أن تنسيق البرنامج المشترك بين الوكالات أعطي أولوية دنيا ، على الرغم من مختلف المناشدات الداعية الى تعزيز التنسيق بين اليونيدو والوكالات الأخرى . وبصورة معاكسة ، طلب تفسير للأولوية الدنيا التي أعطيت الى التعاون مع المنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال والمؤسسات الصناعية .

١٠٧ - وأعيرت أولوية لنظام المشاورات ، وأعرب عن الأسف لخفض مستوى الاعتمادات المخصصة للنظام . وقيل أنه قد يكون من الضروري ، لذلك ، ادخال تعديل على هذا البرنامج الفرعي بما يتمشى مع قرار المجلس بشأن الجدول الزمني للمشاورات في الفترتين الثنائيي السنين المقبلتين . وعلى الرغم من التسليم بإمكانات مساهمة المشاورات في انشاء المؤسسات الصناعية والنهوض بها في البلدان النامية ، وتحسين تنفيذ المساعدة التقنية عن طريق اليونيدو ، نظر بشيء من الشك الى توسيع نطاقها في اطار القيود الحالية التي تفرضها الميزانية والموارد . ودعي فرع المفاوضات الى اقامة تعاون وثيق مع أقسام أخرى من أمانة اليونيدو لتعزيز فعالية النظام . وأشار علاوة على ذلك ، الى أن بالامكان جعل النظام أكثر فعالية من حيث التكلفة بالاعتصار على العمل في وقت واحد على ١٢ مشاورة في فترتين ثنائيي السنين ، وبضمان الانتهاء من جميع أنشطة المتابعة المتعلقة بموضوع واحد قبل الشروع في موضوع جديد .

١٠٨ - وقوبل بالترحيب ادخال عنصر برنامجي بشأن ادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية ، وحثت المنظمة على توفير الموارد الكافية من الموظفين .

١٠٩ - ووصف برنامج الدراسات والبحوث الصناعية بأنه جزء لا يتجزأ من أنشطة اليونيدو يتعين التركيز فيه على المواضيع والمشاكل ذات الأهمية الفائقة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ولا سيما فيما يتعلق بتعجيل عملية التصنيع . الا أنه أشيرت تساؤلات ازاء التراجع عن عملية اعادة توزيع الموارد من الدراسات الشاملة . وازاء استمرار الزيادة في حصة الدراسات القطاعية . ورئي أن بعض الدراسات ، ولا سيما الدراسات المذكورة في الفقرة ٤٦ ، الفروع ١ - ١ ، ١ - ٢ ، ١ - ٣ ، ١ - ٤ ، ١ - ٥ ، ٢ ، تشير الشكوك في قيمتها التطبيقية العملية ، أو أنها تمثل ازدواجا مع الأعمال التي قامت بها ، أو يمكن أن تقوم بها ، مؤسسات أخرى بصورة أفضل . وشدد على ضرورة الحذر من التركيز المفرط على الدراسات المجردة والتكنولوجيا المتقدمة ، وكرر الاقتراح باعادة النظر في طلب اجراء دراسات عامة واستخدامها في التخطيط الصناعي للبلدان النامية . وطلب اعادة النظر في التماس الدراسات التي تتسم بتعميم أكبر ، وخصوصا "دليل الإحصاءات الصناعية" و "دراسة استقصائية للتنمية الصناعية" ، التي أعطيت أولوية عليا . وطلب أيضا تقديم معلومات أساسية عن منطلقات العديد من الدراسات الاستشارية المسقطة ، ولا سيما الدراسات المذكورة في الفقرة ٥١ ، الفروع ١ - ١ و ١ - ٢ و ١ - ٣ و ١ - ٤ ، وعن أساسها المنطقي . ولفت الانتباه الى ما يبدو من انعدام الدراسات الافراذية بشأن المواد الخام .

١١٠ - ولوحظ بقلق أن بعض الدراسات يضم منشورات تقنية تتعلق بجوانب التمويل الخارجي وهذا عمل سبق انجازه . ولكن أعرب أيضا عن الرأي القائل بأن ذلك النشاط هو ، فسي الميزانية المقترحة ، البند الوحيد ذو الصلة بالمجال الهام الذي هو تعبئة الموارد المالية ، وأنه يتعين تطويره وتوسيع نطاقه .

١١١ - ولوحظ ، مع القلق ، تخفيض الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي ذي الأولوية العالية المعني بتطوير التكنولوجيا ونقلها وبالخدمات الاستشارية . وفيما يتعلق بالمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية ، طلبت تفاصيل عن التمويل المزمع للمساعدة التحضيرية المعروضة على الحكومات المشرفة كما ذكر أن توصيات مؤتمر اليونيدو العام الرابع بشأن التكنولوجيا ، وخاصة أهمية المراعاة التامة للنهج والاحتياجات المختلفة لكل بلد من البلدان النامية ، لم تظهر بوضوح في برامج فرعية معينة .

١١٢ - وأعرب عن التقدير لما تحلت به الأمانة من كفاءة واقتدار في الاضطلاع بواجباتها وأبدى أيضا رأي مفاده أنه سيتسنى لليونيدو ، في إطار الميزانية المقترحة ، أن تغطي بأنشطتها ذات الأولوية عن طريق إعادة توزيع ملائمة للموارد المتاحة . وفي هذا الصدد ، أشير الى ضرورة تخفيض التكاليف الادارية ، وخاصة تكاليف السفر والمصاريف الخاصة بالموظفين المؤقتين والعمل الإضافي ، وذلك باللجوء الى استخدام أرشد للموظفين الموجودين . ورثي أن التوحيد المقترح بخدمات المؤتمرات في مركز فيينا الدولي قد يخفف من الموارد المخصصة لخدمة المؤتمرات بمقدار يمكن استخدامه بالتالي لزيادة تعزيز الأنشطة الفنية لليونيدو . وقيل أيضا أنه ينبغي أن يكون لدى اليونيدو ، بعد تحولها الى وكالة متخصصة ، ملاك خاص من المترجمين المتخصصين ، كما أبدت شكوك بشأن ما زعم من أن توحيد خدمات المؤتمرات أمر مناسب يقتصد في النفقات ويزيد من الكفاءة وفي الوقت ذاته ، أبدت آراء مفادها أنه لا ينبغي مناقشة مسألة إنشاء مرافق موحدة لخدمة مؤتمرات الا بعد أن تصبح المنظمة وكالة متخصصة ، على أن تتولى المناقشة المنظمات المعنية .

١١٣ - أما الزيادة في المصروفات المتعلقة بالحاسبات الالكترونية فنالت موافقة مشروطة بتخفيض العمالة وزيادة الكفاءة في العمل . وقدم اقتراح آخر لزيادة الكفاءة وتحسين الناتج ، يدعو الى إعادة النظر في ممارسة منح عقود دائمة للموظفين . وأعرب عن الأمل في أن تمتنع المنظمة ، عشية تحويلها الى وكالة متخصصة ، عن تعيين موظفين أكثر مما تحتاج فعلا . واسترعى الانتباه الى أن ميزانية فترة السنتين الحالية تتضمن مخصصات غير متكررة للأنشطة المتعلقة بتحويل اليونيدو ، وإذا ما امتد مؤتمر اليونيدو العام الأول الى السنة القادمة ، فقد يلزم ادخال بعض التعديلات على الميزانية .

١١٤ - وردا على الأسئلة التي طرحتها الوفود أثناء المناقشة ، أكد المدير التنفيذي من جديد أن الميزانية البرنامجية المقترحة تتبع نمطا وضعه المقرر وأن الوثيقة تعكس مقترحات الأمين العام . وأكد للوفود أن الميزانية التي اقترحها أصلا أخذت في الاعتبار

في الواقع ، القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء في مؤتمر اليونيدو العام الرابع . وعلى الرغم من عدم حدوث نمو في الموارد ، تقدم المقترحات الخاصة بالميزانية أمثلة عن أنشطة لقيت مزيداً من التركيز وتشتمل بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر اليونيدو العام الرابع . وأكد أنه لم يحدث تخفيف في المستوى التوظيفي للبرامج الفرعية المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان النامية وبتطوير التكنولوجيا ونقلها . وقال ان أنشطة اليونيدو في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أخذت وستأخذ في الحسبان برنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أيار/مايو ١٩٨١ . وقدم المدير التنفيذي أيضاً حول منح أولويات لمختلف أنشطة اليونيدو وطلب مزيداً من الارشاد من المجلس في هذا الخصوص . وفيما يتعلق بمسألة كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، أوضح المدير التنفيذي أن برنامج كبار المستشارين الميدانيين ليس بندا متكرراً ، ولكنه يتطلب كل عام ، موافقة خاصة من الجمعية العامة . وحث المجلس على تأكيد تأييده للبرنامج .

١١٥ - وردا على مختلف المقترحات المقدمة لاقتصاد النفقات ، أوضح المدير التنفيذي أن إنشاء دائرة موحدة لشؤون المؤتمرات في مركز فيينا الدولي لن يستتبع خفض التكاليف التي تتكبدها اليونيدو على خدمات المؤتمرات ، إذ أن هذه الخدمات لن تكون مجانية ، ولا الإفراج عن المبالغ المخصصة للمساعدة التقنية ، إذ أن هذه المبالغ لن تكون قابلة للتحويل ؛ وأن البلدان المضيفة تتحمل بالكامل تقريبا مسؤولية تمويل دوائر تشجيع الاستثمار ؛ وأن نفقات الموظفين المؤقتين وساعات العمل الإضافية خفضت بالفعل إلى الحد الأدنى ، ورغم وجود حاجة إليها أحيانا لتجنب حدوث اضطراب في أنشطة قسم بعينه أو شعبة بعينها . وعلى الرغم من أن نفقات الخدمات الاستشارية قد خفضت ، فإن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين على نطاق واسع أمر ضروري لأن عندهم ، عادة ، دراية فنية ومهارات ومعارف خاصة لا يشترط عادة توفرها في الموظفين العاديين ولا يوجد ما يبرر تخصيص وظائف ثابتة لمن تتوفر فيهم . كما أن الانتقادات التي وجهت بشأن قيمة الدراسات الصناعية لم تأخذ في الاعتبار ما تؤديه من دعم للدور التنسيقي المركزي لليونيدو في ميدان الصناعة . أما فيما يتعلق بإعادة تشكيل هيكل الصناعة ، فقد أسندت الجمعية العامة مهمتها لليونيدو . وبخصوص التقرير الشامل الذي لقي من الوفود استجابة مبدئية مؤاتية ، قال انه يمثل اسهاما له شأنه في الجهود التي تبذلها اليونيدو في سبيل تصنيع البلدان النامية .

١١٦ - وبشأن مسألة نسبة الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والتي خصصت ، فيما يبدو - لشعب أخرى غير شعبة العمليات الصناعية ، أوضح المدير التنفيذي أن أنشطة المساعدة التقنية لا تقتصر على هذه الشعبة ، فهناك شعب أخرى مثل شعبة تنسيق السياسات وشعبة الإدارة تسهم اسهاما كبيرا في أنشطة التعاون التقني . وقد أقر تخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية بالتشاور مع مديري الشعب المعنية بمشاريع التعاون التقني . وفيما يتعلق بالاعتماد المخصص للسفر ، قال ان شمة حاجة إلى مزيد من الأموال لمواجهة التوسع المنتظر في برنامج أنشطة التعاون التقني ، ولا بد من

قيام موظفي الدعم بالأسفار من أجل صياغة البرامج والمشاريع ، وتقييمها ومراقبة مشاريع المساعدة التقنية . وسيلزم أيضا الحصول على المزيد من الأموال لتغطية تكاليف حضور عدد أكبر من اجتماعات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة .

١١٧ - ويحدد المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية ، قال ان مساعدة اليونيدو جاءت استجابة للطلبات الواردة من عدد كبير من البلدان المعنية . ولن يكون استعراض الاتجاهات العالمية في مجال التكنولوجيا مجردا أو نظريا في طابعه بل ان المقصود منه أن يكون ذا فائدة عملية لجميع البلدان . أما فيما يتعلق بتنفيذ كافة جوانب قرار مؤتمر اليونيدو العام الرابع المتعلق بالتكنولوجيا ، فقد بذلت محاولة متواضعة لتوفير أكبر قدر مستطاع من الأنشطة ضمن اطار الموارد المحدودة المتاحة .

١١٨ - وبناء على طلب الأمين العام ، قدم المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا الى المجلس معلومات بشأن قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٣٩ ، المتعلق بإنشاء دائرة موحدة لشؤون المؤتمرات في مركز فيينا الدولي . وبناء على طلب المجلس ، عمم بيان المدير العام بوصفه الوثيقة ID/B/CRP/85-7 . ورد المدير العام أيضا على عدد من الأسئلة التي طرحت عن هذا الموضوع .

#### الاجراءات التي اتخذها المجلس

١١٩ - نظر المجلس في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١١ ( ID/B/L.323 ) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي:

#### الاستنتاج ٧/١٩٨٥ - الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة

١٩٨٦ - ١٩٨٧

١ - كان معروضا على مجلس التنمية الصناعية الميزانية البرنامجية المقترحة لليونيدو لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ( ID/B/336/Rev.1 ) ، وقد وزعت عشية دورته التاسعة عشرة .

٢ - وأشار المجلس الى القرار ٢٣٢/٣٩ ، بالصيغة التي اتخذته فيها الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، فقضت بتوفير موارد كافية في ميزانية اليونيدو لتنفيذ جميع ولاياتها تنفيذا كاملا ، ولا سيما الولايات التي تدعم الأنشطة المضطلع بها في المجالات ذات الأولوية ، وخولت الأمين العام سلطة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق هذه الغاية ، ووافق المجلس على أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ تحتاج الى تعديل ، وقرر أيضا أن يظهر التعديل ، فيما يظهر ، الأولويات التي اتفق عليها في مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، وكذلك تلك التي سبق تقريرها .

٣ - وأعاد المجلس التأكيد على المجالات ذات الأولوية المقررة لأنشطة اليونيدو ، وهي التكنولوجيا الصناعية ، والتكنولوجيا الصناعية المرتبطة بالطاقة ، والانتاج الصناعي ، وتنمية الموارد البشرية ، والتدابير الخاصة بأقل البلدان نمواً ، ونظام المشاورات ، وعقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، والتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . واتفق الرأي في المجلس على أهمية التنمية الريفية ، وإعادة تشكيل هيكل الصناعة وإعادة توزيعها ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية للصنيع ، وادماج المرأة في التنمية الصناعية ، وطلب إلى الهيئات المختصة أن تنظر في إدراج هذه المجالات بصفتها مجالات ذات أولوية .

٤ - ولاحظ المجلس أن الأولويات العليا والدنيا المبينة باستخدام علامات نجمية في وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة لا صلة لها ، في كثير من الأحيان ، بقرارات المجلس السابقة فيما يتعلق بالأولويات . ورأى المجلس أنه يلزم عرض الميزانية بصورة أكثر شفافية .

٥ - وأعاد المجلس التأكيد على أهمية برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، وشدد كذلك على الحاجة إلى تعزيزه وتحسينه وفقاً لقرارات المجلس السابقة ، وكذلك وفقاً للقرارات التي اعتمدها مؤتمر اليونيدو العام الرابع .

- واعتمد المجلس التوصيات الواردة في الفقرات ١٢٣ إلى ١٣٠ من تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين (ID/B/327) ، ووافق على أن يدعو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تمويل أكبر عدد ممكن من وظائف كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وأن يستقضي ، لأجل هذه الغاية ، جميع الوسائل الممكنة للعثور على موارد إضافية .

وحث المجلس جميع الدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على أن تتبرع بسخاء لبرنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل المفاوضات بغية كفالة التمويل الكافي للبرنامج .

- وشدد المجلس على أنه ينبغي الإبقاء على برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ، في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، على مستوىه الحالي البالغ ٣٠ وظيفة ، وأوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تنظر في المسألة على ضوء الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء بشأن الموضوع أثناء الدورة الحالية للمجلس بهدف اتخاذ التدابير المناسبة بهذا الخصوص .

- وأكد المجلس مجدداً أن برنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية ينبغي أن يواصل مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً .

وأوصى المجلس اليونيدو بأن تنظر بعد تحويلها في الشروع في إجراء تقييم لبرنامج كبار المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية بغية تعزيز الفوائد العائدة من البرنامج .

١٢٠ - وبعد اعتماد الاستنتاج ٧/١٩٨٥ ، أدلى ممثل بلجيكا ببيان (انظر المحضر الموجز ID/B/SR.382 ، الفقرة ١١) .

الفصل الحادي عشر

البرنامج العادي للتعاون التقني

- ١٢١ - نظر المجلس في مسألة البرنامج العادي للتعاون التقني في اطار البند ١٢ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه الاعتمادات الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، التي أعدها المدير التنفيذي ( ID/B/335 و Corr.1 ) والتقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ ( ID/B/340 ، الفصل الثاني ، الفقرات ٤٠ - ٤٦ والتذييل ح٤ ) .
- ١٢٢ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته العامة ٣٧١ ، المعقودة في ١٦ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضر الموجز ذي الصلة ( ID/B/SR.371 ) .

الاجراءات التي اتخذها المجلس

- ١٢٣ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٢ ( ID/B/L.332 ) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

الاستنتاج ٨/١٩٨٥ - البرنامج العادي للتعاون التقني

- ١ - درس مجلس التنمية الصناعية المخصصات الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، التي أعدها المدير التنفيذي ( ID/B/335 ) .
- ٢ - ولاحظ المجلس بقلق أن القيمة الحقيقية للموارد اللازمة لبرنامج اليونيدو العادي للتعاون التقني مستمرة في التدهور منذ عام ١٩٨٠ .
- ٣ - وقد شدد المجلس ثانية على أهمية برنامج اليونيدو العادي للتعاون التقني وأوصى بالحفاظ على القيمة الحقيقية للبرنامج .
- ٤ - ودجر المجلس بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٦ من تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها التاسعة عشرة ( ID/B/307 و Corr.1 ) وطلب الى المدير التنفيذي بذل مزيد من الجهود لتنفيذ تلك التوصية .
- ٥ - ووافق المجلس على المخصصات الأولية اللازمة لبرنامج اليونيدو العادي للتعاون التقني لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ على النحو المقترح في الوثيقة ( ID/B/335 ) .



## الفصل الثاني عشر

### صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٢٤ - نظر المجلس في مسألة صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير المدير التنفيذي المعنون " صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : برنامج عام ١٩٨٦ وخطة عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ " (ID/B/333 و Corr.1) والتقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ (ID/B/340) ، الفصل الثاني ، الفقرات من ٢٨ الى ٣٤ والتذييل طاء ) .

١٢٥ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٧١ و ٣٧٢ ، المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضرين الموجزين المتصلين بذلك (ID/B/SR.371 و SR.371) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٢٦ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٣ (ID/B/L.333) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي:

### الاستنتاج ٩/١٩٨٥ - صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما بتقرير المدير التنفيذي الذي يتضمن برنامج صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام ١٩٨٦ وخطة عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (ID/B/333) .

٢ - وأشار المجلس الى المقرر الذي اتخذه مؤتمر اليونيدو العام الرابع والذي ينص على احترام التعهد بتعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، ودعا جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، الى المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو زيادة مساهماتها فيه كيما يبلغ في أقرب وقت ممكن مستوى التمويل المنشود والمتفق عليه وهو ٥٠ مليون دولار سنويا .

٣ - ووافق المجلس على أن النظر في سبل ووسائل تعبئة المزيد من الموارد للصندوق ينبغي أن يستمر في الدورة القادمة لهيئات اليونيدو المختصة .

٤ - وأقر المجلس البرنامج الإرشادي لعام ١٩٨٦ وخطة عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بصيغتهما المقترحة في تقرير المدير التنفيذي ، ولا سيما فيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بتخصيص جزء محدود داخل قطاع الأغراض العامة في الصندوق للمساعدة على تخفيف الكوارث .

٥ - ووافق المجلس على الاستمرار في تحويل المدير التنفيذي سلطة اقرار المشاريع لتمويلها في إطار الصندوق في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

### الفصل الثالث عشر

#### التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا

١٢٧ - نظر المجلس في مسألة التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ (ID/B/340) ، الفصل الخامس ، الفقرات من ٥٥ الى ٦٨ والتذييل سين) ، واستعراض احصائي لحالة الصناعة في العالم ١٩٨٤ ، (UNIDO/IS.506) ، الجزء الثاني ) .

١٢٨ - نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٧٨ ، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضر الموجز ذي الصلة ( ID/B/SR.378 ) .

#### الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٢٩ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٤ ( ID/B/L.334 ) مقدم من الرئيس ثم اعتمد الاستنتاج التالي :

#### الاستنتاج ١٠/١٩٨٥ - التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نموا

١ - درس مجلس التنمية الصناعية الفروع ذات الصلة من التقرير السنوي للمدير التنفيذي ، ١٩٨٤ (ID/B/340) ، الفصل الخامس ، الفقرات ٥٥ - ٦٨ والتذييل سين) ، وقرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٩ ، بالصيغة التي اتخذ فيها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، بشأن تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانيات لصالح أقل البلدان نموا ، والاستعراض الاحصائي لحالة الصناعة في العالم ، ١٩٨٤ ، (UNIDO/IS.506) ، بالإضافة الى وشائق أخرى مقدمة الى المجلس وردت فيها اشارات

الى أقل البلدان نموا . وأحاط المجلس علما بما اضطلعت به الأمانة من أنشطة لتقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا ، وبإسهامها في تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد ، والذي اعتمدته بالاجماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، وأيدته الجمعية العامة في القرار ١٩٤/٣٦ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ . واذ أحاط المجلس علما بالجهود التي تبذلها اليونيدو لتقديم المساعدة التقنية الى أقل البلدان نموا ، أعرب عن قلقه ازاء التباطؤ في الموافقة على المشاريع في أقل البلدان نموا، وازاء الانخفاض الذي طرأ في عام ١٩٨٤ على المساعدات التقنية التي تقدمها لصالح أقل البلدان نموا .

٢ - وأشار المجلس الى قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٩ ، الذي دعا جميع البلدان ، والمؤسسات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية ، الى تنفيذ التزاماتها بموجب برنامج العمل الأساسي الجديد تنفيذا كاملا وفعالا .

٣ - وأشار المجلس الى القرار ٦ بشأن أقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد الذي اعتمدته مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، وحث على تنفيذه تنفيذا تاما .

٤ - وعبر المجلس عن قلقه الشديد ازاء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة لأقل البلدان نموا ، بما فيها بلدان افريقيا المتأثرة ، فوق ذلك، بالجفاف والتصحّر ، وشدد على الحاجة الى اهتمام عاجل وخاص من المجتمع الدولي، والى دعم واسع النطاق ومستمر بغية تمكين أقل البلدان نموا من التقدم نحو التنمية القائمة على الاعتماد على الذات ، والمتفقة مع الخطط والبرامج الوطنية لكل بلد .

٥ - وطلب المجلس أن تكشف اليونيدو جهودها الرامية الى تعجيل تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد في ميدان التصنيع ، وأن يقدم المدير التنفيذي الى الدورة القادمة لهيئات اليونيدو المختصة تقريرا شاملا ومستقلا عن تقدم التصنيع في أقل البلدان نموا .

٦ - وكرر المجلس طلبه الى المدير التنفيذي أن يعزز ، في حدود الموارد القائمة والمتاحة ، قسم أقل البلدان نموا داخل اليونيدو لضمان تلقى أقل البلدان نموا المساعدة والارشاد على نحو فوري وفعال .

الفصل الرابع عشر

التقدم المحرز في ميدان التعاون الصناعي  
فيما بين البلدان النامية

١٣٠ - نظر المجلس في مسألة التقدم المحرز في ميدان التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال . وكان معروفا عليه التقرير السنوي للمدير التنفيذي (ID/B/340 ، الفصل الخامس ، الفقرات من ١٦٠ الى ١٧٦) .

١٣١ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٧٨ و ٣٧٩ ، المعقودتين في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (ID/B/SR.378 و SR.379) .

الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٣٢ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٥ (ID/B/L.335) مقدم من الرئيس ، ثم اعتمد الاستنتاج التالي:

الاستنتاج ١١/١٩٨٥ - التقدم المحرز في ميدان التعاون  
الصناعي فيما بين البلدان النامية

١ - رحب مجلس التنمية الصناعية بالقرار ٧ الصادر عن مؤتمر اليونيدو العام الرابع المعنون "تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" الذي كان مما قضى به اعطاء أولوية عليا للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بأنشطة اليونيدو وبرامجها .

٢ - وأقر المجلس وجوب توفير موارد وافية لليونيدو كيما تفضلع ببرامجها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تمشيا مع ما يتصل بذلك من قرارات اتخذتها الجمعية العامة واستنتاجات اعتمدها مجلس التنمية الصناعية .

٣ - وطلب المجلس الى المدير التنفيذي أن يقدم ، في الدورة القادمة لأجهزة اليونيدو المختصة ، تقريراً حول الموضوع في وثيقة مستقلة .

تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي

١٣٣ - نظر المجلس في مسألة تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي في اطار البند ١٦ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير أعده المدير التنفيذي عن تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي ( ID/B/343 ) .

١٣٤ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٧٩ و ٣٨٠ ، المعقودتين في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضرين الموجزين المتصلين بذلك ( ID/B/SR.379 و SR.380 ) .

الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٣٥ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٦ ( ID/B/L.334 ) مقدم من مجموعة الـ ٧٧ . وطلب ممثل الولايات المتحدة أن يجري التصويت بنداء الأسماء ، واعتمد المجلس الاستنتاج التالي بأغلبية ٣١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت .

الاستنتاج ١٢/١٩٨٥ - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي

١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي بشأن تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي ( ID/B/343 ) ، وحث اليونيدو على مواصلة وتعزيز المساعدة التقنية التي تقدمها الى الشعب الناميبي ولا سيما في ميدان تنمية القوى العاملة .

٢ - وكرر المجلس التشديد على الحاجة الى أن تقدم الى الشعب الناميبي مساعدة تقنية فعالة تشمل مرحلة ما قبل الاستقلال والمرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد الاستقلال .

٣ - وكرر المجلس التشديد على أهمية مواصلة وتعزيز التعاون الوثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبي ومعهد الأمم المتحدة لناميبي في صياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني بمقتضى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - وأعاد المجلس التأكيد على أن صياغة وتنفيذ تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي ينبغي أن يجري بالتعاون الوثيق مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، وأن يأخذا في الاعتبار مجالات الأولوية ضمن القطاع الصناعي كما هي موضحة في برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا وبرنامج بناء الدولة الناميبي .

٥ - وأدان المجلس بشدة الاحتلال غير المشروع لناميبي وطلب من نظام جنوب افريقيا خلق وضع يفضي الى التنمية الصناعية وتقديم المساعدة التقنية الى ناميبيا بمقتضى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٦ - وطلب المجلس الى الأمانة أن تقدم الى دورته القادمة تقريرا مرحليا بشأن تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الناميبي .

١٣٦ - وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ،

باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بيرو ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ،  
الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، ساحل العاج ،  
السودان ، شيلي ، الصين ، غانا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ،  
ليسوتو ، المكسيك ، النرويج ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن  
الديمقراطية .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، بلجيكا ، سويسرا ،  
فرنسا ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، وإيرلندا  
الشمالية ، هولندا ، اليابان .

١٣٧ - وبعد التمهيت أدلى ببيان كل من ممثلي شيلي وإيطاليا (بالنيابة عن الدول  
الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ) والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا  
وفنلندا ( بالنيابة عن النرويج أيضا ) والنمسا ( انظر المحضر الموجز ID/B/SR.382 ،  
الفقرات ١٩ - ٢٥ ) .

## الفصل السادس عشر

### تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني

- ١٣٨ - نظر المجلس في مسألة تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني في اطار البند ١٧ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير أعده المدير التنفيذي عن المساعدة التقنية المقدمة الى الشعب الفلسطيني (ID/B/332) .
- ١٣٩ - نظر المجلس في هذا البند في دورتيه ٣٨٠ و ٣٨١ ، المعقودتين في ٢٤ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (ID/B/SR.380 و SR.381) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

- ١٤٠ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٧ (ID/B/L.325) مقدم من مجموعة ال ٧٧ . وطلب ممثل الولايات المتحدة أن يجري التصويت بندااء الأسماء . واعتمد المجلس الاستنتاج التالي بأغلبية ٢٩ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١١ عضوا عن التصويت .

### الاستنتاج ١٣/١٩٨٥ - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني

- ١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما ، مع التقدير ، بتقرير المدير التنفيذي عن المساعدة التقنية المقدمة الى الشعب الفلسطيني (ID/B/332) وبالجهد التي تقوم بها أمانة اليونيدو لتنفيذ مشاريع التعاون التقني .
- ٢ - وأكد المجلس أن الاحتلال الاسرائيلي ضار بالاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وأكد بالإضافة الى ذلك أن السياسات التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمضي في منع تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني في هذه الأراضي .
- ٣ - وأبدى المجلس رفضه للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاستغلال الموارد الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية .
- ٤ - وأسف المجلس لاستمرار رفض سلطات الاحتلال الاسرائيلية السماح لموظفي اليونيدو وخبرائها بدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .
- ٥ - وطالب المجلس بالالغاء العاجل للقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي تعوق تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني .
- ٦ - وطلب المجلس من اليونيدو تحديد المشاريع ذات الأولوية الضرورية لتنمية القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة .
- ٧ - وطلب المجلس من اليونيدو مواصلة جهودها وتكثيفها ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، في تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني .
- ٨ - وطلب المجلس الى الأمانة تقديم تقرير مرحلي آخر في دورته القادمة عن المساعدة التقنية المقدمة الى الشعب الفلسطيني .

١٤١ - وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، أسبانيا ،  
أكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، باكستان ،  
البرازيل ، بلغاريا ، بيرو ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ،  
الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، ساحل العاج ،  
السودان ، شيلي ، الصين ، غانا ، الفلبين ، فنزويلا ،  
ليسوتو ، المكسيك ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ،  
اليمن الديمقراطية .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون : استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ،  
سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، هولندا .

١٤٢ - وبعد التصويت أدلى ببيان كل من ممثلي ايطاليا (بالنيابة عن الدول الأعضاء  
في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية (أنظر المحضر الموجز  
ID /B/SR.382 ، الفقرات ٢٩ - ٣٢) .



### الفصل السابع عشر

#### تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتمة الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية

- ١٤٣ - نظر المجلس في مسألة تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتمة الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية، في اطار البند ١٨ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير من المدير التنفيذي عن تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتمة الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية (ID/B/344) .
- ١٤٤ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٨٠ و ٣٨١ ، المعقودتين في ٢٤ أيار/مايو ، ويرد عرض للمناقشة في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (ID/B/SR.380 و SR.381) .
- الاجراءات التي اتخذها المجلس

- ١٤٥ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٨ ( ID/B/L.322 ) قدمته ساحل العاج والسودان والهند واليمن الديمقراطية ، ثم انضمت الى مقدميه الجزائر وزامبيا وغابون ومصر ونيجيريا . وطلب ممثل الولايات المتحدة أن يجري التصويت بندااء الأسماء . واعتمد الاستنتاج التالي بأغلبية ٢٩ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت .

#### الاستنتاج ١٤/١٩٨٥ - تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتمة الى الجنوب الافريقي ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية

- ١ - أحاط مجلس التنمية الصناعية علما بتقرير المدير التنفيذي عن تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتمة الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ( ID/B/344 ) وبالجهد التي تبذلها اليونيدو من أجل اقرار وتنفيذ المشاريع التي اقترحتها المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندوبيين الافريقيين لآزانيا .
- ٢ - وأعرب المجلس عن تقديره للجهد المتواصلة التي تبذلها اليونيدو من أجل تقديم المساعدة التقنية للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندوبيين الافريقيين لآزانيا ، وقضى ، مشيرا الى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٧ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ والفقرة ٢٠ من

قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٧ ألف المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بأن تقوم اليونيدو، بالتعاون مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا وكذلك مع منظمة الوحدة الافريقية بمواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها في هذا الصدد .

٣ - وحث مجلس التنمية الصناعية مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تأمين توفير أموال كافية لتنفيذ مشاريع اليونيدو، واضعا في اعتباره المستوى المنخفض لموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي، أثناء الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤، مما أدى الى استبعاد بعض المشاريع التي وضعتها اليونيدو لتقديم المساعدة الى حركات التحرر الوطني المنتهية الى الجنوب الافريقي من قائمة المشاريع ذات الأولوية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال تلك الفترة .

٤ - وناشد المجلس جميع الدول الأعضاء وكذلك هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تقديم المساعدة السخية، عن طريق حركات التحرر الوطني المنتهية الى الجنوب الافريقي، من أجل وضع ما في القطاع الصناعي في مشاريع التعاون التقني التي ترمي الى تمكين الأغلبية السوداء المضطهدة والمكافحة في جنوب افريقيا من تحقيق درجة أكبر من الاعتماد على الذات .

٥ - وطلب المجلس الى أمانة اليونيدو أن تواصل تعزيز وزيادة المساعدة التقنية التي تقدمها الى حركات التحرر الوطني المنتهية الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

٦ - كما طلب المجلس الى الأمانة أن تقدم الى الدورة القادمة لهيئات اليونيدو المختصة تقريراً مرحلياً آخر عن المساعدة التقنية المقدمة الى حركات التحرر الوطني المنتهية الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

١٤٦ - وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الأرجنتين، استراليا، اكوادور، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بيرو، تركيا، تشيكوسلوفاكيا، الجماهيرية العربية الليبية، رواندا، رومانيا، ساحل العاج، السودان، الصين، غانا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، ليسوتو، المكسيك، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، اليمن الديمقراطية .

المعارضون : بلجيكا، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان .

الممتنعون : أسبانيا، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايطاليا، شيلي، فرنسا، ملاوي، هولندا .

١٤٧ - وبعد التصويت أدلى ببيان كل من ممثلي ايطاليا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) واستراليا وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية (أنظر المحضر الموجز ID/B/SR.382، الفقرات ٣٦ - ٤٠) .

## الفصل الثامن عشر

### ادماج المرأة في عملية التنمية

١٤٨ - نظر المجلس في مسألة ادماج المرأة في عملية التنمية ، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه تقرير من المدير التنفيذي عما بذلته اليونيدو في عام ١٩٨٤ من أنشطة ترمي الى ضمان زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الصناعية ( ID/B/331 ) ، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي ، ١٩٨٤ ( ID/B/340 ) ، الفصل الثامن ، الفقرات من ١٤ الى ١٧ ) .

١٤٩ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٨١ ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو . ويرد عرض للمناقشة في المحضر الموجز ذي الصلة ( ID/B/SR.381 ) .

### الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٥٠ - نظر المجلس ، في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في مشروع استنتاج بشأن البند ١٩ ( ID/B/L.336 ) مقدم من الرئيس ، واعتمد الاستنتاج التالي :

### الاستنتاج ١٥/١٩٨٥ - ادماج المرأة في عملية التنمية

١ - أكد مجلس التنمية الصناعية من جديد ، لدى اشارته الى القرار ٩ بشأن ادماج المرأة في التنمية الصناعية الذي اتخذه مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، على الأهمية التي يوليها لاشتراك المرأة في القطاع الصناعي على كل الأصعدة .

٢ - واذ وضع المجلس في اعتباره مسؤولية اليونيدو عن تشجيع ادماج المرأة على كل الأصعدة في عملية تصنيع البلدان النامية ، أعرب عن ترحيبه بالمعاني الرامية الى زيادة مشاركة المرأة في كل البرامج التدريبية والأنشطة التي نظمتها اليونيدو في عام ١٩٨٤ .

٣ - وشدد المجلس على ضرورة احراز مزيد من التقدم في تصميم برامج التدريب لكي تزداد ، فيما يزداد ، المقدرة الادارية للمرأة في ميدان الصناعة ، كما شدد على الحاجة الى تشجيع مؤسسات التدريب الوطنية والاقليمية على مباشرة تلك البرامج .

٤ - وشدد المجلس على ضرورة قيام المجلس بوضع مبادئ توضيحية تضمن مراعاة ادماج المرأة لدى تصميم وتنفيذ وتقييم جميع أنشطة التعاون التقني ، وكذلك في برنامج الدراسات ، وطلب الى الأمانة أن تبلغ في الوقت المناسب ، عن اجراءاتها في هذا الصدد .

٥ - وأحاط المجلس علما بالبيانات الواردة في تقرير المدير التنفيذي ( ID/B/331 و ID/B/340 ) والمتعلقة بحالة المرأة في الأمانة ، وأكد من جديد على ضرورة تكثيف الأمانة لجهودها الرامية الى تعيين المزيد من النساء في الوظائف الفنية ، مع تركيز خاص على زيادة مشاركتهن على أصعدة السياسة العامة والتخطيط واتخاذ القرارات .

٦ - وشدد المجلس على الأهمية التي يوليها للنقطة المركزية لاشراك المرأة في التنمية الصناعية ، التي اقيمت في مكتب مدير شعبة تنسيق السياسات ، بوصفها وسيلة لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بمشاركة المرأة في مختلف القطاعات الصناعية ، داخل اليونيدو وخارجها على السواء .

٧ - ولاحظ المجلس مع الارتياح ادراج عنصر البرنامج ٥ - ٦ ، المتعلق بادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية ، في ميزانية اليونيدو البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وأعرب عن أمله في أن تتاح لهذا النشاط موارد كافية من الموظفين .

الفصل التاسع عشر

المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية  
الحكومية وغير الحكومية

١٥١ - نظر المجلس في موضوع المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال . وكان معروضا عليه مذكرة من المدير التنفيذي تتضمن طلبات مقدمة من منظمات دولية حكومية وغير حكومية (ID/B/345) والتقارير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ (ID/B / 340) ، التذييل ميم) . واستمع المجلس أيضا الى تقرير من أمين مجلس التنمية الصناعية عن عمل لجنة مخصصة مشكلة من أعضاء مكتب المجلس والمدير التنفيذي ، اجتمعت في ٢٣ أيار/مايو لدراسة طلبات مقدمة من ١١ منظمة غير حكومية للحصول على مركز استشاري لدى اليونيدو .

١٥٢ - وقد نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٣٨١ ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، ويرد عرض للمداولات في المحضر الموجز ذي الصلة ( ID/B/SR.381 ) .  
الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٥٣ - اعتمد المجلس ، في جلسته ٣٨١ ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الاستنتاجين التاليين :

الاستنتاج ١٦/١٩٨٥ - النظر في الطلبات المقدمة من  
المنظمات الدولية الحكومية

وافق المجلس على منح المنظمات الدولية الحكومية التالية المركز المنصوص عليه بموجب المادة ٧٥ من نظامه الداخلي :

الاتحاد العربي للتعليم التقني

البرنامج التعاوني للبيئة في جنوب آسيا

المركز الاسلامي لتنمية التجارة

المعهد الدولي للتبريد

المنظمة الدولية للجوت

الاستنتاج ١٧/١٩٨٥ - النظر في الطلبات المقدمة من المنظمات  
الدولية غير الحكومية

١ - وافق المجلس على توصيات اللجنة المختصة المعنية بمنح المنظمات غير الحكومية التسع التالية مركزا استشاريا :

اتحاد الخبراء الاستشاريين الافريقيين

الجمعية الدولية للتعليم الهندسي

رابطة أمريكا اللاتينية لمصنعي الأغذية

الرابطة التقنية الافريقية

الرابطة الدولية للمصارف الاسلامية

الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع

معهد تنمية التعاون الدولي

المنظمة الأوروبية لمراقبة الجودة

المنظمة الدولية للخبراء

٢ - وقرر المجلس ارجاء النظر في الطلبين المقدمين من الاتحاد الدولي لمؤسسات التدريب والتنمية والوكالة الدولية للتصنيع الريفي .

### الفصل العشرون

#### جدول الأعمال المؤقت لكل من الدورة العشرين لمجلس التنمية الصناعية والدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة ، وموعد ومكان انعادهما

١٥٤ - وقد نظر المجلس في البند ٢٠ من جدول الأعمال في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو . ويرد عرض للمداوالت بشأن هذا البند في المحضر الموجز ذي الصلة ( ID/B/SR.382 ) .

#### الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٥٥ - اعتمد المجلس في جلسته ٣٨٢ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، الاستنتاج التالي المقدم من الرئيس :

#### الاستنتاج ١٨/١٩٨٥ - الدورات المقبلة لمجلس التنمية الصناعية ولجنته الدائمة

١ - قرر المجلس ، واضعا في اعتباره تحول اليونيدو الوشيك الى وكالة متخصصة ، عدم برمجة عقد دورات عادية أخرى لمجلس التنمية الصناعية الحالي . لكنه لاحظ انه اذا ما ارتئي في المستقبل عقد دورة للمجلس الحالي ، فيمكن طلب عقد دورة استثنائية ، وفقا للمادة ٥ من النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية .

٢ - وقرر المجلس عدم عقد أية دورات أخرى للجنة الدائمة .

الفصل الحادى والعشرون

ادراج بروني دار السلام في القائمة الف الواردة في المرفق  
بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د-٢١)

١٥٦ - قررت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، وفي القرار ٢٣٤/٣٩ ، المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، ادراج بروني دار السلام في القائمة الف الواردة في المرفق بقرارها رقم ٢١٥٢ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ الذى انشئت اليونيد وبموجبه .

١٥٧ - وقد احاط المجلس في جلسته ٣٨١ ، المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٨٥ ، علما بقرار الجمعية العامة المشار اليه في الفقرة السابقة ، وذلك وفقا للجملة الاخيرة من الفقرة ٤ من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ .

الحواشي

- (١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيعات E.85.II.B.1 .
- (٢) ID/CONF.5/46 ، الفصل الثاني ، الفرع الف .
- (٣) تقرير مؤتمر الامم المتحدة بشأن اقل البلدان نموا ، باريس، ١-١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيعات E.82.I.8) الجزء الاول ، الفرع الف .



المرفق

وثائق معروفة على مجلس التنمية الصناعية  
في دورته التاسعة عشرة

تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الحادية والعشرين	ID/B/327
جدول الأعمال	ID/B/328/Rev.1
جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة التاسعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية	ID/B/329 و Corr.1
عقد التنمية الصناعية لأفريقيا : التقرير المرحلي الرابع	ID/B/330
ادماج المرأة في التنمية : الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو في عام ١٩٨٤ والرامية الى تحقيق المزيد من أدماج المرأة في التنمية الصناعية	ID/B/331
المساعدة التقنية المقدمة للشعب الفلسطيني	ID/B/332
صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : برنامج عام ١٩٨٦ وخطة عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧	ID/B/333 و Corr.1
نظام المشاورات : برنامج المشاورات لفترتي السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و ١٩٨٨ - ١٩٨٩	ID/B/334
البرنامج العادي للتعاون التقني : الاعتمادات الأولية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧	ID/B/335
الميزانية البرنامجية المقترحة لليونيدو للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧	ID/B/338/Rev.1
متابعة لمؤتمر اليونيدو العام الرابع والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة	ID/B/337
متابعة مؤتمر اليونيدو العام الرابع ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية عشرة : دراسات قامت بها اليونيدو عن الجوانب الاجتماعية للتنمية	ID/B/338 و Corr.1
اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي: دراسات وبحوث تظطلع بها اليونيدو بشأن اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها .	ID/B/339

المرفق (تابع)

التقرير السنوي للمدير التنفيذي ، ١٩٨٤	ID/B/340 و Corr.1
التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ : لمحات عامة عن أنشطة التعاون التقني التي تفضلع بها اليونيدو	ID/B/340/Add.1
التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٤ : مذكرة توضيحية	ID/B/340/Add.2
نظام المشاورات : فوائد نظام المشاورات	ID/B/341
تطوير التكنولوجيا ونقلها بما في ذلك مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية	ID/B/342
تقديم المساعدة التقنية الى شعب ناميبيا	ID/B/343
تقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرر الوطني المنتهية الى الجنوب الافريقي والتي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية	ID/B/344
المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية : الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية	ID/B/345
نظام المشاورات : آراء الدول الأعضاء بشأن منجزات نظام المشاورات وامكانية ادخال تحسينات عليه	ID/B/346
نظام المشاورات : تقرير بشأن مشاورتين عقدتا في عام ١٩٨٤ (صناعة الجلد والمنتجات الجلدية وصناعة تجهيز الأغذية)	ID/B/347
نظام المشاورات : التعاون الصناعي على مستوى المؤسسات : التجارة والجوانب المتعلقة بالتجارة بشأن ترتيبات التعاون الصناعي	ID/B/348
نظام المشاورات : نتائج أعمال الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة العضوية لتبادل الآراء بشأن استعراض وتقييم نظام المشاورات	ID/B/349

■ ■ ■

المرفق (تابع)

معلومات مسبقة للمشاركين	ID/B/INF.77
قائمة بأسماء المشاركين	ID/B/INF.78/Rev.1
	و Add.1

أوراق غرفة الاجتماعات

موظفو أمانة اليونيدو : مستخرج مستكمل من قائمة موظفي أمانة الأمم المتحدة	ID/B/CRP.85-1
قرارات ومقررات مختارة تهم اليونيدو ، اتخذتها في عام ١٩٨٤ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات أخرى	ID/B/CRP.85-2
بيان المدير التنفيذي المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥	ID/B/CRP.85-3
بيان مشترك لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية والجمهورية البولندية الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية هنغاريا الشعبية في الدورة التاسعة عشرة لمجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو .	ID/B/CRP.85-4
جدول زمني بياني لاجتماعات الهيئات الدولية الحكومية أثناء فترة تحول اليونيدو الى وكالة متخصصة	ID/B/CRP.85-5 و Corr.1
بيان سفير فنزويلا السابق ، ادولفو تايلهاردات عند تقديمه ، بوصفه الرئيس السابق لمجلس التنمية الصناعية ، التقرير عن المشاورات غير الرسمية الخاصة بنظام المشاورات ، فيينا يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ .	ID/B/CRP.85-6
بيان المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بغيينا ، السيد م . علاف ، يوم الأربعاء ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ .	ID/B/CRP.85-7
بيان المدير التنفيذي بشأن الوثيقة ID/B/CRP.85-5 و Corr.1 جدول زمني بياني لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية أثناء فترة تحول اليونيدو الى وكالة متخصصة .	ID/B/CRP.85-8

المرفق (تابع)

وثائق داعمة

استعراض احصائي لحالة الصناعة في العالم ، ١٩٨٤	UNIDO/IS.506
تقرير المشاورة الثالثة حول صناعة الجلد والمنتجات الجلدية	ID/318
تقرير المشاورة الثانية حول صناعة تجهيز الأغذية مع تأكيد خاص على الزيوت النباتية والدهون	ID/329

\* \* \*

تقرير وحدة التفتيش المشتركة : السجلات الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، ملحق رقم ٣٤	A/39/34
الخدمات المشتركة لمؤسسات الأمم المتحدة في مركز فيينا الدولي ، مذكرة من الأمين العام .	A/39/520/Add.1
الخدمات المشتركة لمؤسسات الأمم المتحدة في مركز فيينا الدولي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .	A/39/733

- - - - -

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

#### 如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

#### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

#### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

#### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

#### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---